الإقتصاد الموازي في مصر في الفترة من (٢٠١١-٢٠١٦)
وآليات توظيفه فى خطط التنمية

بحث مقدم من

الباحث د. ماجد عبد العظيم حسن قابيل

مدرس الإقتصاد - معهد أكتوبر العالي للإقتصاد

مدينة الثقافة والعلوم – ٦ إكتوبر

مقدمة:

يتكوّن النمو الاقتصادي الفعلي في أية دولة من مجموع معدلي نمو الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازى أو الاقتصاد غير الرسمى ، باعتبار أن الاقتصاد الموازى أو غير الرسمى يشكل المكوّن الثاني في الاقتصاد. وليس بالضرورة أن تكون معدلات النمو في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازى واحدة، فقد ينمو أحدهما بنسبة تفوق نمو الآخر.

ويُعرف البعض الاقتصاد الموازى بأنه عبارة عن أنشطة اقتصادية غير مشروعة أو أنشطة مشروعة ولكنّها غير مسجلة رسمياً، ولا تدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي. وهناك عديد من الأمثلة على هذا الاقتصاد الخفى غير المشروع أو غير الشرعى مثل العوائد المالية المتحصلة من أنشطة: تجارة المخدرات، والفساد الإداري والمالي، والتهرب الضريبى والجمركى ، والرشوة والتزوير والاستيلاء على الأراضى المملوكة للدولة والمتاجرة فى العملات الأجنبية على سبيل المثال. أما الاقتصاد الموازى المشروع أو الشرعى فتضم أنشطته : المشروعات والصناعات الصغيرة غير المسجلة رسميا، وظاهرة "تسقيع " الأراضى والوحدات السكنية، واحتجاز السلع الغذائية وإعادة طرحها للبيع بأعلى من سعرها فى أوقات الأزمات وندرة أو شح السوق من هذه السلع ....وغيرها.

وتُعتبر ظاهرة الاقتصاد الموازى أو ما يسمى باقتصاد الظل حقيقة موجودة في جميع اقتصاديات دول العالم؛ المتقدمة منها والنامية على حد سواء، إلا أن الاهتمام بهذه الظاهرة لم يبدأ إلا فى أوائل عقد السبعينات من القرن العشرين. وقد أثبتت الدراسات أن الاقتصادات الموازية قد بلغت من الأهمية الاقتصادية فى عملية التنمية بحيث لا يمكن تجاهل حجمها ودورها من اجمالي النشاطات الاقتصادية، بل إنها في بعض الحالات تنمو بمعدلات نمو لم تشهدها الاقتصادات الرسمية.

مشكلة الدراسة:

يعانى الاقتصاد المصرى من ظاهرة تهدد استمرار معدل النمو السنوى له وتعوق قدرته فى توفير فرص العمل للعاطين عن العمل وتمكين غالبية أو كل مواطنيه من الحصول على السلع والخدمات المطوبة له ، تتمثل في وجود ظاهرة الاقتصاد الموازى أو الخفي، كما يُشكل هذا النوع من الاقتصاد نسبةً لا يُستهان بها من حجم الناتج المحلي الاجمالي، حيث قُدّر بعض الخبراء والمتخصصين معدل الاقتصاد الموازى في مصر في عام ٢٠١٢م بنحو ١٧.٨% من حجم الناتج المحلي الاجمالي، سرعان ماقفز فى نهاية عن ٢٠١٦ إلى نحو ٢٨ % من حجم الناتج المحلى الاجمالى المصرى .

ونظراً لأن نشاط الاقتصاد الموازى غالباً ما يكون بعيداً عن سيطرة صانعي السياسة الاقتصادية، فإن هذا التزايد في حجم هذا الاقتصاد، قد يؤدي إلى التضارب في أهداف وتوجهات الاقتصاد الرسمي، وأهداف وتوجهات الاقتصاد الموازى. وتكمن مشكلة الاقتصاد الموازى في أن البيانات التي تعكس وضع الاقتصاد الرسمي غير دقيقة، مما يؤدي إلى التقليل إلى حد كبير من فعالية السياسات الاقتصادية وبالتالي يؤثر ذلك على النمو الاقتصادي.

ويُمكن طرح تساؤل رئيسي تسعى الدراسة للإجابة عنه، حول ماهيّة طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الموازى في مصر والنمو الاقتصادي، أو بمعنى آخر ما هى آثار الاقتصاد الموازى

على النمو الاقتصادي في مصر؟ وماهى الآليات والإجراءات التى يمكن اتباعها لدمج الأنشطة المشروعة أو الشرعية فى الاقتصاد الموازى لتمويل التنمية الاقتصادية وتقليل الاعتماد على التمويل الداخلى المحلى والتمويل الدولى الخارجى ؟ ، وماهى السياسات والمقترحات التى يجب تنفيذها للحد من التداعيات والآثار السلبية للنشاطات غير المشروعة فى الاقتصاد الموازى ؟ .

فرضية الدراسة:

تتبنى الدراسة افتراضاً أساسيا فحواه ما يلي:

"تسهم الأنشطة المشروعة فى الاقتصاد الموازى بمصر – فى حال دمجها فى الاقتصاد الرسمى - فى توفير فرص العمل لآلاف الباحثين عنها وتعزيز الإيرادات العامة من ضرائب ورسوم جمركية وغيرها ، بينما تؤثر النشاطات غير المشروعة للاقتصاد الموازى بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في مصر".

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الآثار الإيجابية والآثار السلبية لأنشطة الاقتصاد الموازى على النمو الاقتصادي في مصر. وتسليط الضوء على ظاهرة الاقتصاد الموازى، من حيث التعرف على مفهومه وأسبابه وآثاره، وكذلك التوصل إلى طرق قياسه، وتحليل العلاقة بين الاقتصاد الموازى والنمو الاقتصادي.

كما تُسهم الدراسة في توجيه صانعي السياسة الاقتصادية ومتخذي القرار في مصر من اتخاذ السياسات الاقتصادية المناسبة، والتي تراعي طبيعة الدور الذي يُمارسه الاقتصاد الموازى على النمو الاقتصادي، والتي قد تُسهم في تصحيح التشوه الذي يُمكن أن يُحدثه الاقتصاد الموازى على النمو الاقتصادي من خلال النتائج التي يتم التوصل إليها.

أهمية الدراسة:

تتميز الدراسة الحالية مقارنةً بالدراسات السابقة في أنها تسلط الضوء على مصر ، بينما ركزت أغلب الدراسات السابقة على دول أخرى كالدول المتقدمة أو الدول النامية فى شرق أوروبا أو فى دول أمريكا اللاتينية ؛ علاوة على أنها تتناول فترة زمنية معاصرة وهى مرحلة مابعد ثورة ٢٥ يناير فى مصر ، بالإضافة إلى اختلاف طريقة التقدير. كما أن بعض الدراسات المتاحة تناولت علاقة الاقتصاد الموازى بجوانب معينة كالبطالة والاستهلاك ومعدلات الجريمة، بينما تتناول الدراسة الحالية علاقتها بالنمو الاقتصادي وكيفية توظيف الجوانب الإيجابية لهذا الاقتصاد الموازى لخدمة وتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية فى مصر عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

نطاق الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تناول آثار الاقتصاد الموازى على النمو الإقتصادى وخطط التنمية الإقتصادية في مصر، ويعود السبب في ذلك إلى قلة الدراسات التي تناولت علاقة الاقتصاد الموازى في مصر بالنمو الاقتصادي وخطط التنمية الاقتصادية، خلال الفترة الممتدة من بداية ٢٠١١م إلى نهاية ٢٠١٦م، وفقاً لمدى توفر البيانات.

منهجية الدراسة:

تعتمد منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي في وصف وتحليل ظاهرة الاقتصاد الموازى، وآثاره على النمو الاقتصادي وخطط التنمية الاقتصادية في مصر خلال فترة الدراسة، وتوضيح المفاهيم والأسباب المفسرة والآثار الناجمة في تحليل العلاقة بين الاقتصاد الموازى والنمو الاقتصادي وخطط التنمية .

لذا تهدف هذه الدراسة الى تحليل ظاهرة الاقتصاد الموازي وأبعادها المختلفة في مصر، والتعرف على أسبابها ومنهجيات قياسها وكذا الوقوف على الآثار المختلفة التي تترتب على نمو واتساع أنشطة الاقتصاد الموازي والحد من خطورة أثارها، خاصة الآثار المتعلقة بعدم إدماجها في نظام الحسابات الوطنية والإجماليات الاقتصادية الأساسية من نوع: الناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم، معدل البطالة، معدل النمو الإقتصادي، مدخرات القطاع العائلي؛ وكذلك كيفية دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي. وبالتالي يمكن طرح المشكلة البحثية للدراسة كالتالي: ما هي طبيعة الوضع الإقتصادي في مصر وهيكله قبل ثورة يناير وبعدها، وما هي طبيعة الاقتصاد الموازي في مرحلة ما بعد الثورة؟ وما هي آثار الاقتصاد الموازي على الاقتصاد الرسمي؟ وماهية التجارب الدولية فى كيفية دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي ومدى الاستفادة منها فى الحالة المصرية ، وماهى مزايا وآليات دمج أنشطة الاقتصاد الموازى فى الاقتصاد الرسمى؟

أولا: إطار ومعنى ظاهرة الاقتصاد الموازي وأسبابها وطرق قياسها ومؤشراتها

فيما يتعلق بتعريف الإقتصاد الموازي فيمكن تعريفه بأنه عبارة عن أنشطة إقتصادية غير مشروعة أو مشروعة ولكنها غير مسجلة رسمياً ولا تدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي، وثمة العديد من الأمثلة على هذا الإقتصاد كالمشروعات الحرفية غير المرخصة، والباعة الجائلين، وخدم المنازل، والقيام بالدروس الخصوصية، ودور الدعارة وبيوت القمار، وسيارات الأجرة غير المرخصة، وتجارة المخدرات... وغيرها من الأنشطة إما المشروعة ولكنها غير مرخصة أو غير القانونية (غير المشروعة).

وفي واقع الأمر، يعد "جوتمان" أول من لفت الإنتباه الى هذه الظاهرة عندما نشر بحثه عن الاقتصاد السفلي عام ١٩٧٧، والذي نبه في دراسة له الى خطورة التعاملات الإقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي الإجمالي، وتتابعت بعد ذلك الدراسات والأبحاث لإثبات الفرضية التي أثبتها "جوتمان". ولقد أثبتت تلك الدراسات أن الإقتصادات الموازية قد وصلت الى درجة من الأهمية بحيث لا يمكن إهمالها من إجمالي النشاط الإقتصادي في كافة المجتمعات الانسانية، بل أنها في أحيان أخرى تنمو بمعدلات نمو لم تشهدها الإقتصادات الرسمية[1].

[1] أسامة الجيلاني علي، الإقتصاد الخفي في ليبيا: أسبابه، حجمه، آثاره الإقتصادية، متاح على الرابط التالي:

ومما يشار اليه أنه توجد مسميات عدة للإقتصاد الموازي، فيطلق عليه الإقتصاد الخفي، والإقتصاد الاسود، والإقتصاد التحتي، والإقتصاد غير المرئي، والإقتصاد السفلي، والإقتصادغير الرسمي، والإقتصاد المقابل، والإقتصاد الثاني، والإقتصاد المغمور، وإقتصاد الظل، وإقتصاد الباب الخلفي، وبغض النظر عن التسمية فإن الإقتصاد الموازي يعد من الظواهر المعقدة التي تضم الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابكة مع بعضها والتي تحتاج الى درجة أكبر من التحليل والفهم[1].

أما عن أسباب ظهور ونمو الإقتصاد الموازي، فهي تتعدد من أسباب سياسية وإجتماعية وإدارية متداخلة. حيث تتداخل لتؤثر في ظهور ونمو وكذا إنتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي في كل البلدان المتقدمة منها والنامية. وتمثل العوامل الاقتصادية المقام الأول من بين هذه العوامل المسؤولة على نمو الظاهرة، علماً أن الأسباب الإقتصادية في حد ذاتها تختلف من بلد لأخر، وتكون أشد إختلافاً بين البلدان المتقدمة والنامية. ومن بين هذه الأسباب الآتي[2]:

١- إرتفاع معدلات الضرائب والرسوم الملحقة بها: حيث يلاحظ أنه كلما تعرضت النشاطات الاقتصادية في الإقتصاد الرسمي للمزيد من الضرائب والى التوسع في تعددها كلما كان ذلك دافعاً مشجعاً للأشخاص وأصحاب المؤسسات للإنتقال والتوجه نحو العمل في الإقتصاد الموازي، تجنباً لهذا العبئ المتزايد الذي قد يقلل من دخولهم وأرباحهم.
٢- التدخل الحكومي المتزايد في النشاط الإقتصادي؛ حيث يعد التدخل المباشر للدولة في الحياة الإقتصادية في أي اقتصاد حافزاً أساسياً لا يمكن إغفاله في التأثير على إتساع مجال الاقتصاد الموازي. ففي الغالب يكون درجة تدخل الدولة عن طريق فرض النظم الادارية التي تصبح مع مرور الوقت قواعد وقوانين لتسيير الإقتصاد، وخصوصاً في البلدان المتخلفة التي يهيمن فيها القطاع العمومي على كافة نواحي الحياة الإقتصادية. ومع تزايد هذه القيود والضغوط الادارية يزداد تحايل الأفراد والمتعاملين الإقتصاديين على هذه القيود المفروضة من قبل الدولة. ويظهر الاقتصاد الموازي لكثير من الأسواق الهامة التي يقوم عليها أي إقتصاد كسوق العمل وسوق السلع والخدمات وأسواق المال والنقد، وسوق العملة الصعبة.
٣- وجود خلل بهيكل الإنتاج المحلي وندرة العرض إذا كانت إحدى خاصيات الإقتصاديات المتقدمة هي أنها دولا مدفوعة بالعرض، على معنى أنها لا تعاني ندرة السلع لكونها تتوفر على القاعدة الإنتاجية المتطورة، فإن العكس هو الذي يحدث في البلدان المتخلفة التي تعاني إختلالات هيكلية عميقة تصيب بنية الإقتصاد ذاته وهو ما يترتب عليه عجز مستمر في عرض السلع الإستهلاكية والرأسمالية، بمعنى أنها إقتصادات مدفوعة بالطلب. وفي وضع كهذا، فمن الطبيعي ألا تلبي الإحتياجات الأساسية من السلع والخدمات على المستوى المحلي، فيحتم للجوء الى الاستيراد من الخارج مع ما يترتب على ذلك من تضخم والذي يتضمن تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية وإرتفاع الأسعار بالنسبة لقطاع عريض من عامة الشعب من أصحاب الطبقات الوسطى والدنيا وهو ما يشكل حافزاً نحو إنتاج هذه السلع في نطاق الإقتصاد الموازي لمواجهة الطلب المتزايد عليها محلياً.
٤- من أسباب نمو وظهور الإقتصاد الموازى في مصر – كذلك- العجز الدائم للميزانية العامة للدولة، حيث يمثل الاختلال بين الايرادات العامة والنفقات العامة لأي دولة، عجز الميزانية. ويقصد بالعجز - في هذا السياق – هو زيادة النفقات عن الإيرادات، الذي يمثل فعلا أحد الأسباب الإقتصادية لظاهرة الإقتصاد الموازي وفقاً لما يلي: حيث أنه عادة ما تلجأ الإقتصادات الى إحدى الطريقتين التقليديتين المعروفتين في أي سياسة إقتصادية وذلك لتغطية

---

www.thegulfiz.com/archive/index.php-2878.html (تاريخ الدخول: ٢٠-٢- ٢٠١٧).

[1] المرجع السابق، صـ ٢.

[2] المرجع السابق، نفسه.

هذا العجز، تتمثل الاولى في فرض ضرائب ورسوم جديدة أو رفع المعدلات القائمة للضرائب، في حين تتجه الثانية الى الإصدار النقدي الجديد أو ما يطلق عليه التمويل بالتضخم. ومن النتائج التي تترتب على هذين الاجرائين زيادة العبئ الضريبي بالاضافة الى الضغوط التضخمية والإرتفاع في المستوى العام للأسعار، ومن ثم تقليص دخول دافعهي الضرائب أفراداً ومؤسسات، وهو الأمر الذي يدفعهم الى تعويض هذا النقص بزيادة الدخل الحقيقي عن طريق اللجوء الى أنشطة الإقتصاد الموازي.

٥- بالإضافة الى الأسباب السابقة فقد ساهم تنامي عدد المؤسسات الصغيرة والفردية في نمو الإقتصاد الموازي، حيث تكمن مسؤولية المؤسسات الصغيرة والفردية وحتى بعض المؤسسات العائلية منها في نمو الإقتصاد الموازي بنسبة لا يستهان بها، في تفضيل تعاملاتها بإستخدام النقود السائلة بدلاً عن البنوك والنظم الإتمانية الأخرى، وبهذا يسهل التهرب الضريبي الذي يعكس أحد أوجه الإقتصاد الموازي، فضلاً عن التبادل فيما بينها عن طريق المقايضة والهدايا والمساعدات المجانية بحكم العلاقات العائلية التي تربط بين الأفراد.

٦- يضاف الى الأسباب المؤدية الى الإقتصاد الموازي ظاهرة الإقتصاد الموازي، حيث أن ثمة علاقة وثيقة جداً بين عمليات غسيل الأموال ووجود الإقتصاد الموازي ولا يمكن الحديث عن أي منهما بمعزل عن الآخر لأن عمليات غسيل الأموال تعد بمثابة الجسر الذي تعبر عليه الأموال القذرة التي تولدت من الإقتصاد الموازي لتصل الى الإقتصاد الرسمي[١]. ويقصد بعملية غسيل الأموال ما يلي [٢]:-

- إخفاء المصدر الحقيقي للأموال غير المشروعة (المتأتية من عمل غير مشروع) أو إعطاء معلومات مغلوطة عن هذا المصدر بأي وسيلة كانت وتحويل الأموال أو استبدالها لغرض إخفاء أو تمويه مصدره.

- تملك الأموال غير المشروعة أو حيازتها أو استخدامها أو توظيفها بأي وسيلة من الوسائل لشراء أموال منقولة أو غير منقولة أو للقيام بعمليات مالية .

وبناءاً على ما سبق فإن مصطلح "غسل الأموال" يعني بشكل مختصر إضفاء الشرعية على المال المكتسب بطرق غير مشروعة ، وتشبيه تلك العملية تشبيهاً تمثيلياً بغسل الملابس المتسخة أو النجسة وتطهيرها لتصبح نظيفة طاهرة وصالحة ولائقة للإرتداء. والمال الوسخ وغير الشرعي هو المال الذي نتج عن عمل غير مشروع يصنف تحت عداد الجرائم أهمها الجرائم المالية من الإتجار بالمخدرات والسرقة والإحتيال والرشوة والإبتزاز بالإرهاب والسطو المسلح والإتجار بالآثار المسروقة وبالسلاح ولعب القمار والدعارة والتزوير والجرائم المالية عبر الوسائل الإلكترونية ....الخ. أي الأموال ذات المصادر المحرمة والتي نتجت عن فعل غير مشروع[٣].

طرق تقدير حجم الإقتصاد الموازي

في واقع الأمر أن من أكبر الصعوبات والتحديات التي تواجه قياس الإقتصاد الموازي الآن هي كيف يمكن أن نجعل من شيء يتم في الخفاء شيئاً يمكن قياسه كمياً؟ و أن نتمكن من

---

[١] أحمد حسين الهيتي وآخرون، ظاهرة الإقتصاد الخفي وغسيل الأموال والمصادر والآثار – دراسة في مجموعة من البلدان المختارة للمدة من (١٩٨٩-٢٠٠٨)

[٢] تعليمات مكافحة عمليات غسيل الأموال رقم (١٠ / ٢٠٠١) صادرة عن البنك المركزي الأردني سندا لأحكام المادة (٩٩/ب) من قانون البنوك.

[٣] أحمد ابراهيم عبدالله الحاج الحلاحلة، مكافحة غسل الأموال بين النظرية والتطبيق، (٧ أبريل ٢٠٠٨). متاح على الرابط التالي:
www.grenc.com (تاريخ الدخول: ٢٠١٧/٢/٢٠).

معرفـــــــة أمـــــــر غيـــــــر معـــــــروف ***the know*** **"** ***unknown*****"** فلا يمكن لشخص يعمل في الاقتصاد غير الرسمي أن يتطوع لتقديم معلومات عن نشاطه غير المشروع و أن يقع في احتمال تعرضه للعقوبة بسهولة، وبالتالي فهذه الفئة تحاول إخفاء أنشطتها بأي شكل من الأشكال. لكن هذه الأنشطة تترك أثارا في بعض النواحي من الاقتصاد الرسمي، وأنه فقط من خلال هذه الآثار، أمكن تطوير نماذج وطرق تحليلية لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي. وتتباين تقديرات الاقتصاد غير الرسمي حسب الطريقة المتبعة في التقدير، وليست هناك طريقة مثلى يمكن اختيارها، بسبب الافتقار إلى المعلومات الكافية حول الاقتصاد غير الرسمي، فكل منهج يتسم بجوانب قوة وضعف، وتتحدد الطرق المتفق عليها عموما في ثلاث مناهج: المناهج المباشرة، المناهج غير المباشرة، نموذج النماذج.

١- ***المناهج المباشرة:***

تعتمد المناهج المباشرة في الحصول على معلومات عن الاقتصاد غير الرسمي مباشرة من طرف العاملين فيه وتنقسم هذه المناهج المباشرة بدورها إلى طرقتين : هي طريقة المسح بالعينة، وطريقة تدقيق الحسابات الضريبي[1]. فأما بالنسبة لطريقة المسح بالعينة فإنها تتسم بأن تقدير حجم الإقتصاد غير الرسمي يتم من واقع بيانات المسح بالعينة، ومن أهم الإنتقادات التي توجه إليها أن دقة النتائج تتوقف على مدى دقة الأسئلة ومدى تجاوب المبحوثين معها إضافة إلى سرية الإجابات[2]. أما فيما يتعلق بطريقة تدقيق الحسابات الضريبية، فإنها تتسم بأن تقدير حجم الإقتصاد غير الرسمي يتم من واقع قياس الدخل غير المبلغ عنه الخاضع للضريبة، ومن أهم الإنتقادات التي توجه الى هذه الطريقة أن أفراد العينة لم يتم اختيارهم بطريقة عشوائية، ولكن تم الإختيار على أساس من هم الأكثر احتمالاً من غيرهم لأن يتهربوا من الضرائب. وبناءاً عليه فالنتائج المحصل عليها غير ممثلة للمجتمع[3].

٢- ***المناهج غير المباشرة:***

تسمى أيضا بمناهج "المؤشرات"وهي في الغالب مداخل في الاقتصاد الكلي، وتستخدم مؤشرات اقتصادية عديدة عن تطور الاقتصاد غير الرسمي بمرور الوقت وتتضمن خمس مؤشرات تترك آثارا على الاقتصاد غير الرسمي هي:إحصاءات الحسابات القومية، إحصاءات القوى العاملة، المعاملات،الطلب على النقود، المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء).

- بالنسبة ***لطريقة إحصاءات الحسابات القومية***، فمن أهم سمات هذه الطريقة أن تقدير النمو في إقتصاد الظل على أساس التفاوت بين إحصاءات الدخل والإنفاق في الحسابات القومية أو في البيانات الفردية، وتنتقد هذه الطريقة على أساس أن كل الأخطاء المتخفية وراء حسابات الناتج الوطني تسبب خطأ في الإحصاءات وبالتالي عدم دقة تقديرات الإقتصاد غير الرسمي.

---

[1] Dennis DUCKE, Gabor IVANY, Mark KAN: **The Shadow Economy- A critical Analysis**, p. 16.
[2] Ibid, p18.
[3] Freidrich Schneider: **shadow Economies and Corruption all over the world: New Estimation for 145 Countries**, july 2007
http://www.lawrence.edu/fast/finklerm/shadeconomycorruption_july2007.pdf. P. 39.
(Accessed on: 24/2/2017)

- أما عن طريقة *إحصاءات القوى العاملة* فيقوم تقدير نمو العمالة في الإقتصاد غير الرسمي على أساس الإنخفاض في مشاركة العمالة في الإقتصاد الرسمي. على إفتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة في الإقتصاد عموماً، وتنتقد هذه الطريقة على أساس أن الإختلافات في نسب المشاركة يمكن أن يرجع الى أسباب أخرى غير الإقتصاد غير الرسمي، كما أن الأشخاص يمكن أن يعملوا في الإقتصاد غير الرسمي ويملكون وظائف في الإقتصاد الرسمي معاً.

- أما عن *طريقة المعاملات* في تقدير حجم الاقتصاد الموازي فتقوم على استخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات النقدية في الإقتصاد من أجل حساب إجمالي الناتج المحلي الأسمي الكلي (الموازي والرسمي). ثم تقديره بطرح إجمالي الناتج المحلي الرسمي من إجمالي الناتج الكلي. ومن الانتقادات التي توجه الى هذه الطريقة أنها صعبة التطبيق من الناحية الإحصائية، عضلاً عن وجوب توفر قدر كبير من البيانات لإستبعاد معاملات مالية مشروعة ليس لها علاقة بالإقتصاد الموازي.

- *طريقة الطلب على النقود*، تقوم هذه الطريقة على تقدير حجم الإقتصاد الموازي من واقع الطلب على السيولة، على إفتراض أن المعاملات تتم نقداً وأن الزيادة في الإقتصاد غير الرسمي سوف تزيد من الطلب على السيولة. ومن أهم الانتقادات التي توجه الى هذه الطريقة أنه ليست كل الصفقات في الإقتصاد الموازي تتم نقداً، فهناك عوامل أخرى غير عبئ الضريبة كسبب في وجود الإقتصاد الموازي، لكن هناك عوامل أخرى مثل كثرة اللوائح والإجراءات؛ وسلوك المكلفين تجاه سياسة الدولة.

- *أما عن طريقة إستهلاك الكهرباء*: فتقوم على تقدير النمو في الاقتصاد الموازي من واقع استهلاك الكهرباء، ثم طرح معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الرسمي من معدل إستهلاك الكهرباء الكلي، وإرجاعه الفرق بينهما الى نمو الإقتصاد الموازي؛ وتنتقد هذه الطريقة على أساس أنه لا تستدعي كل أنشطة الاقتصاد الموازي مقدار كبير من الكهرباء كما يمكن إستعمال أشكال أخرى للطاقة.

٣- *منهج النماذج:*

إن كل الطرق الموصوفة سابقا صممت لتقدير حجم ونمو الاقتصاد غير الرسمي وتأخذ بعين الاعتبار مؤشر واحد فقط والذي يجب أن يحيط بكل آثار الاقتصاد غير الرسمي. من ناحية ثانية، من الواضح أن آثار الاقتصاد غير الرسمي تتجلى في وقت واحد الإنتاج، العمل، سوق النقد. وأيضا أهم انتقاد هو أن الأسباب التي تحدد حجم الاقتصاد غير الرسمي أخذت في الحسبان فقط في بعض مناهج النقدية التي أخذت في الاعتبار مسبب واحد فقط، هو عبء الضرائب[1].

ومنهج النماذج يأخذ بعين الاعتبار أسباب متعددة أدت إلى وجود ونمو الاقتصاد غير الرسمي إضافة إلى الآثار المتعددة للاقتصاد غير الرسمي عبر الزمن. وهذه الطريقة مختلفة تماما عن الطرق المذكورة سابقا. وتقوم على النظرية الإحصائية للمتغيرات غير الملاحظة، التي تدرس عدة أسباب وعدة مؤشرات للظاهرة محل الدراسة والمراد قياسها. بحيث يعتبر الاقتصاد غير الرسمي متغير غير ملاحظ عبر الزمن، والعوامل غير المعروفة تقاس وتدرس في معادلات تتضمنها، أين لا يمكن قياس المتغير غير الملاحظ بطريقة مباشرة. ويتألف النموذج الديناميكي متعدد المؤشرات والمتعدد الأسباب عموما من قسمين، متغيرات غيرملاحظة و مؤشرات ملاحظة. وفي هذه الحالة يوجد متغير واحد غير ملاحظ هو الاقتصاد غير الرسمي، ويفترض أن يتأثر بجملة من المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الموازي وهكذا يتحكم في البناء

---

[1] Friedrich Schneider and Dominik Enste, **The shadow economy an international survey,** Combridge University Press, United Kingdom, 2002 ,p48.

المتعلق بالإقتصاد الموازي متغيرات ممكن أن تكون مفيدة في التنبؤ بحركته وحجمه في المستقبل[1].

مؤشرات قياس الاقتصاد الموازي

ثمة أربع مؤشرات تم تطبيقها في عدد كبير من الدول، يتعلق إثنان منها بإجمالي النشاط الموازيفي الدولة وأما الإثنان الآخران فيتعلقان بشكل خاص بالعمل الموازي(غير الرسمي)، كل منها له موطن ضعف بإعتباره يمثل جانب فقط من اللارسمية، أما إذا أخذت كل المؤشرات معاً، فيمكن الإقتراب كثيراً من تقدير الإقتصاد الموازي. وهذه المؤشرات هي: مؤشر شنايدر، مؤشر مؤسسة ميراث للأسواق غير الرسمية، مؤشر العمل الذاتي، مؤشر عدم المشاركة في مخطط المنح وبيانها في الآتي[2]:

- مؤشر شنايدر للإقتصاد غير الرسمي:يقوم هذا المؤشر على قياس الاقتصاد الموازي كنسبة من الإقتصاد الموازي، وهو يضم طريقة المدخلات المادية وطريقة الطلب على النقود وذلك لتقدير حصة الإنتاج غير المصرح بها لدى السلطات الضريبية.
- مؤشر مؤسسة ميراث للأسواق الموازية: وهو يقوم أساساً على الفهم أو الإدراك الذاتي والإذعان الكلي للقانون وبشكل خاص التوكيد على الدور الذي يلعبه الفساد، ويقسم هذا المؤشر من (١-٥) وكلما اتجه المؤشر نحو القيمة ٥ يمكن القول أن حجم الإقتصاد الموازي كبير والفساد كبير أيضاً.
- مؤشر العمل الذاتي: فالمؤشرات التي تركز على العمل غير الرسمي تتمثل في إنتشار العمل الذاتي والإفتقار الى تغطية المعاشات، فالمؤشر الأول تتحدد من خلال نسبة العمل الذاتي من العمالة الكلية كما قدمها مكتب العمل الدولي.
- مؤشر عدم المشاركة في مخطط المنح: حيث يتحدد مؤشر عدم المشاركة في مخطط المنح من خلال قسمة قوى العمل غير المساهمة في المعاشات على المستفيدي منها كما قدمته مؤشرات البنك الدولي للتنمية.

ثانيا: هيكل الإقتصاد المصري وظهور ونمو الإقتصاد الموازي في مصر

هيكل الاقتصاد المصري قبل الثورة

أثبت نمط الإدارة الرأسمالية للاقتصاد المصرى على مدى العقود الماضية عجزه عن تحقيق التنمية الشاملة، القادرة على الاستجابة لطموحات الجماهير العريضة من المصريين فى نقلة نوعية تشمل كافة نواحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وتتناسب مع الإمكانيات المادية والبشرية الحقيقية لمصر.

فقد أسفرت السياسات الاقتصادية المطبقة على مدى العقود الثلاثة الماضية عن اعتماد المجتمع المصرى على العالم الخارجى فى توفير احتياجاته الأساسية من الغذاء والمنتجات الصناعية والسلع الرأسمالية. وتجلت هشاشة الوضع الاقتصادى فى عدم قدرة حصيلة الصادرات المصرية من السلع والخدمات، بما فى ذلك إيرادات قناة السويس والسياحة وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج، على تغطية إجمالى مدفوعات الواردات السلعية والخدمية. و اعتمدت السياسة الاقتصادية منذ منتصف التسعينات فى سد ذلك العجز على

---

[1] Idem.
[2] ELBADAWI Ibrahim & Norman Loayza: Informality, " **Employment and Economic Development in the Arab World**", Journal of Development and Economic Policies, Volume 10, No.2, July 2008, PP20-23.

تـدفقات رؤوس الأمـوال الأجنبيـة سـواء تمثلـت تلـك التـدفقات فـى رؤوس أمـوال لشـراء المشروعات المطروحة للخصخصة والاستحواز على حصص حاكمة فى مشروعات قائمة (تدرج باعتبارها استثمارات مباشرة) أو التعامل فى سوق الأوراق المالية وإقراض الحكومة المصرية عبر الاكتتاب فى أذون وسندات الخزانة (وهو ما يسمى بالاستثمارات غير المباشرة أو استثمارات المحفظة)[١].

وفى نظام تنسحب فيه الدولة من النشاط الاقتصادى تكفلت سياسة الخصخصة من ناحية، وتزاوج الثروة مع السلطة، من ناحية أخرى، بخلق احتكارات محلية وأجنبية تسيطر على قطاعات الإنتاج والتوزيع، وتسعى حثيثا للهيمنة على قطاعات التعليم والصحة ومرافق الخدمات العامة، وتفرض أسعارا للسلع والخدمات تطيح بالقوة الشرائية للجنيه المصرى وبمستوى معيشة الجزء الأكبر من المواطنين. وتجلت أزمة النموذج المصرى للنمو فى حقيقة أن الاحتكارات المتحالفة مع سلطة الدولة قد شكلت بذاتها عائقا رئيسيا أمام نمو القطاع الخاص وخلق وتوسيع قاعدة عريضة من المشروعات المتوسطة والصغيرة[٢].

كما تجلت أزمة النظام الرأسمالى المصرى فى نمط للاستثمار يركز على المشروعات كثيفة رأس المال وكثيفة الاستخدام للطاقة، بما يتناقض مع الخصائص الرئيسية للمجتمع المصرى، كمجتمع يتميز بوفرة الأيدى العاملة، وارتفاع معدلات البطالة، وبما يشكل إهدارا لثروات طبيعية ناضبة، وافتئاتا على حق الأجيال المقبلة فى تلك الثروات. وتركزت الاستثمارات بالأساس فى القاهرة والإسكندرية والمدن الكبرى فى الوجه البحرى، فى تحيز واضح للحضر على حساب الريف من ناحية، ولمحافظات الدلتا على حساب الصعيد والمحافظات الحدودية من ناحية أخرى. ولم يقتصر الأمر فى هذا الصدد على استثمارات القطاع الخاص، بل مثل أيضا النمط السائد للاستثمارات الحكومية فى مجالات التعليم والصحة والنقل والمياه والصرف الصحى وغيرها من الخدمات والمرافق العامة. فبالإضافة إلى تواضع معدل الاستثمارات الحكومية، تركزت الغالبية الساحقة من تلك الاستثمارات أيضا فى القاهرة والإسكندرية والمدن الكبرى. وكان من الطبيعى أن يعجز هذا النمط من الاستثمار عن خلق فرص متكافئة للعمل وتوفير حياة كريمة للجماهير العريضة من المصريين فى الريف والحضر.

وفى ظل سياسات اقتصادية تروج لها مبادئ الليبرالية الجديدة المعروفة بتوافق واشنطن، تحت قيادة صندوق النقد والبنك الدوليين ووزارة الخزانة الأمريكية، أسفر النمو الاقتصادي فى مصر عن تدهور أوضاع الطبقة العاملة نتيجة لسياسات الخصخصة وتصفية المصانع ووقوع الكثير من العمال تحت طائلة المعاش المبكر بشكل شبه قسرى، وإجبار الآخرين على العمل المؤقت، مع الحرمان من الضمان الاجتماعي والحقوق العمالية وعدم وجود حد أدنى للأجور يكفل للعامل الحد الأدنى من الحياة الكريمة[٣].

كما تدهورت أوضاع الفلاحين نتيجة تحرير العلاقة الإيجارية وارتفاعها لأكثر من خمسين ضعفا، وفسخ عقود الإيجار مستقرة المدة، وسلب أراضى فلاحى الإصلاح الزراعى بالتواطؤ بين المؤسسات الرسمية وأصحاب النفوذ من كبار الملاك، وتقليص دور التعاونيات فى توفير مستلزمات الانتاج وتسويق الحاصلات الزراعية، وإلغاء دور تلك التعاونيات فى التمويل الزراعى.

---

[١] علي أحمد البلبل وآخرون، التطور والهيكل المالي والنمو الإقتصادي: حالة مصر، ١٩٧٤-٢٠٠٢، **أوراق صندوق النقد العربي**، عدد ٩، (أبريل ٢٠٠٤)، صـ صـ ١٤-١٦

[٢] منظمة الشفافية الدولية، **دراسة حول نظام النزاهة الوطني: مصر ٢٠٠٩**، صـ ١٩.

[٣] المرجع السابق، صـ ١١.

ولم تقتصر المعاناة على العمال والفلاحين، فقد امتدت إلى شرائح واسعة من المهنيين والحرفيين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين لم يستطيعوا الصمود أمام البطالة والاحتكارات المحلية والمنافسة الأجنبية والفساد والجباية الحكومية وفوضى الأسواق ولهيب الأسعار، وفي واقع الأمر لا تشير الأدبيات الى وجود علاقة واضحة بين القطاع غير الرسمي وتحرير التجارة[1].

أما عن الفترة السابقة على الثورة مباشرة فقد إتسمت بمعدلات سريعة للنمو الاقتصادي، فقد ساعدت الإصلاحات الاقتصادية على تحفيز النمو الاقتصادي وأتاحت المجال للسياسات التحفيزية خلال الأزمة العالمية. وبدأ الاقتصاد يستعيد مستواه في عام ٢٠١٠. فقد بلغ متوسط معدل التضخم السنوي قياسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين ١١,٨% في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩. كما شهد النصف الأول من عام ٢٠١١/٢٠١٠(يوليو- ديسمبر) حالة من الاستقرارالنسبي في معدل التضخم الكلي)على أساس سنوي مقارن، ولوحظ رغم ذلك توافق معدلي التضخم الكلي والأساسي، كما ارتفع التضخم الأساسي الشهري من 7.1%إلى 9.7% خلال النصف الأول من عام٢٠١١/٢٠١٠، وذلك بفعل ارتفاع أسعار المواد الغذائية. كما اتسمت تلك الفترة بزيادة العجز المالي نتيجة الحزمة التحفيزية التي تم ضخها في الاقتصاد خلال فترة التباطؤ الاقتصادي، وقد أدى اتساع العجز المالي إلى زيادة نسبة الدين العام على الرغم من تراجع الدين الخارجي. ورغم ارتفاع معدلات النمو إلا أن عدم كفاية التعليم والجمود الهيكلي في سوق العمل أديا إلى تباطؤ نمو التشغيل مما نتج عنه ارتفاع معدلات البطالة وسوء الأحوال الاجتماعية وارتفاع معدلات عدم المساواة في الدخل والفقر الشديد[2].

الاقتصاد الموازي في مرحلة ما قبل ثورة يناير

ساهم الاقتصاد الموازي في توفير فرص عمل لنحو 9ملايين مواطن، ويزدهر وقت الكساد حيث تضعف القوة الشرائية. وهناك خلافات حول تقديرات هذا الاقتصاد فالحكومة تقدره بحوالي ٦٠ الى ٨٠ مليار جنيه، وأشارت تقديرات أخرى أن حجم هذا الإقتصاد يزيد على ذلك ليصل لنحو ٢٠٠ مليار جنيه، وذلك إذا أضيف إليها حجم الأنشطة غير المشروعة كتجارة المخدرات وغيرها.

- **<u>خصائص الإقتصاد الموازي في مصر قبل الثورة:</u>**
- **اتسم الاقتصاد غير الموازي في مصر بعدة خصائص سواء من ناحية درجة التنظيم،أو التوزيع العمرى، أو رأس المال والعمالة وعدد ساعات التشغيل نذكر منها ما يلي[3]:**

اتسم الإقتصاد الموازي في مصر بغلبة المشروع الفردي، حيث إن ٩٢%من منشآت الاقتصاد الموازي مشروعات فردية، وهذه النسبة تفوق مثيلتها على مستوى القطاع الخاص المصري كله والتي بلغت نسبة المشروعات الفردية فيه ٨٠ % من المنشآت العاملة في القطاع الخاص. وكانت نسبة المنشآت التي تعمل أكثر من وردية بلغت ٣% في القطاع غير الرسمي مقارنة بنحو ١٧% في القطاع الرسمي؛ كما بلغت نسبة رأس المال المستثمر في

---

[1] Irene Selwaness and Chahir Zaki, "Assessing the Impact of Trade Reforms on Informality in Egypt", **Working Paper** No. 759,The Economic Research Forum (June 2013). P1.

[2] الاقتصاد المصري: التحديات الحالية والرؤية المستقبلية، المركز المصري للدراسات الإقتصادية ECES،

[3] Idem.

النشاط الإنتاجي في القطاع غير الرسمي نحو ٣٦% مقابل ٣٣% للنشاط التجاري و ٣١% للخدمي[١].

ولقد شهد الاقتصاد غير الرسمي تطوراً متزايداً في الفترة من عام ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠٠٣، فقد كان يمثل حجم هذا الاقتصاد عام ١٩٩٩ ما يقرب من ٣٥،١ % من حجم الناتج الاجمالي، ثم ازداد الى ٣٦% عام ٢٠٠٢، ووصل عام ٢٠٠٣ الى ٦٣،٩؛ ثم شهد تراجعاً ملحوظاً بعد هذه السنة ليصل الى ٣٣،١% سنة ٢٠٠٧ بعدما كان يقارب نسبة ٣٧% سنة ٢٠٠٣[٢].

أما فيما يتعلق بسوق العمل في فترة ما قبل الثورة، فقد شهد سوق العمل خلال العقدين الماضيين على الثورة تغيرات كبيرة من أهمها ارتفاع عدد الداخلين الجدد في سوق العمل بمتوسط سنوي من ٢,٦ % خلال النصف الأول من الثمانينيات إلى ٢،٩% خلال النصف الأخير من التسعينات. وقد تمكن سوق العمل الرسمي من استيعاب ١,٦٥% فقط من هذه الزيادة أي ما يربو قليلاً على نصف الزيادة في الأيدي العاملة، الأمر الذي يعني انضمام الجزء الباقي إلى البطالة السافرة. وتشير البيانات إلى ارتفاع عدد المتعطلين إلى ١,٤ مليون متعطل عام ١٩٩٨-١٩٩٩ وتقدرهم مصادر أخرى بحوالي ١,٩مليون متعطل، أي نحو ١٠% من قوة العمل الكلية[٣]. معني هذا اتساع القطاع الموازي في الاقتصاد القومي بما ينضم إليه من هذه العمالة. ويلاحظ تغير طبيعة البطالة في مصر وذلك بانخفاض نسبة البطالة المقنعة وارتفاع نسبة البطالة السافرة. يلاحظ أيضاً ان معدلات البطالة تبلغ أعلاها في الفئة العمرية ٢٠-٣٠سنة، وان البطالة تتركز في فئة حملة الشهادات المتوسطة الذين يمثلون حوالي ٧٥% من جملة المتعطلين عام ١٩٩٥يليه الحاصلون عل الشهادات فوق المتوسطة ثم حاملو الشهادات العليا[٤].

الوضع الاقتصادي في مرحلة ما بعد الثورة

استطاع الاقتصاد رغم كل الصعوبات والتحديات أن يدخل منطقة النمو الإيجابي بعد أن كان قد سقط في منطقة نمو سلبي في أعقاب ثورة يناير. كما استطاع الاقتصاد أيضا أن يتخلص من بعض الأزمات الخانقة مثل أزمة الطاقة والانقطاعات المؤقتة لإمدادات الكهرباء عن المنازل والمصانع. ومع ذلك فإنه يجب التسليم بأن تحسن مؤشرات أداء الاقتصاد الوطني في مصر لم يكن عائدا بالضرورة إلى المقومات الذاتية للاقتصاد الرسمي، ولكنه استطاع الصمود نسبيا في وجه عوامل التوتر والضعف التي صاحبت الثورة مستعينا بأربعة روافد مساندة هي:

١- المساندة التي حظي عليها من البلدان العربية الخليجية النفطية ومن بعض مؤسسات التمويل الدولية والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي على خلفية مبادرة دوفيل.

٢- المساندة التي حصل عليها من مالية القوات المسلحة، وهي رافد من خارج الاقتصاد الرسمي. وبناء على هذه المساندة رفض المجلس العسكري في الأشهر الأولى من الثورة

---

[١] رشيدة حمود، "إستراتيجيات إدارة الإقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين تجربتي: الجزائر ومصر"، **رسالة ماجستير** (الجزائر: جامعة سطيف، ٢٠١١-٢٠١٢)، صـ ٢٦٦.

[٢] المرجع السابق، صـ ٢٦٩.

[3] - Jackline Wahba, Informality in Egypt: A Stepping Stone or a Dead End? Economic Research Forum, **Working Paper Series**, 2009.

[4] Idem.

الاقتراض من صندوق النقد الدولي، وقدمت القوات المسلحة للدولة دعما ماليا بأكثر من مليار دولار لمواجهة العجز في الميزانية العامة للدولة. وتأخذ هذه المساندة الآن أشكالا عدة لا تتوقف على دعم الميزانية فقط، وإنما تشمل شق الطرق وإقامة المدن الجديدة (مثل مدن الضبعة والعلمين الجديدة غرب الإسكندرية ومدينة الجلالة في جبال خليج السويس) المشروعات وإنشاء المنافذ السلعية التموينية.

٣- دور الاقتصاد غير المنظم أو الاقتصاد غير الرسمي سواء فيما يتعلق بتوفير السيولة أو فيما يتعلق بالإدارة التلقائية للاقتصاد. وتشهد قطاعات الزراعة والمقاولات والتجارة الداخلية سيطرة المعاملات غير الرسمية على أدائها بشكل عام.

٤- وفي هذا السياق فإنه من المهم الإشارة بصورة خاصة إلى دور تحويلات المصريين العاملين في الخارج. وقد استطاع هؤلاء أن يضاعفوا تقريبا تحويلاتهم إلى ذويهم في مصر (لتقترب التحويلات السنوية من ٢٠ مليار دولار) لإعانتهم على الظروف التي أحاطت بالبلاد خلال السنوات القليلة الماضية.

قدمت القوات المسلحة للدولة دعما ماليا بأكثر من مليار دولار لمواجهة العجز في الميزانية العامة للدولة، وهو ما وفر قدر من السيولة في الإقتصاد القومي[١].

<u>اختبار السيولة والإقتصاد الرسمي</u>

حتى الآن، وبعد ما يقرب من سبع سنوات من الثورة فإن الاقتصاد الرسمي لم يتمكن من النهوض بالقدر الكافي بما يؤمن إمكانات النمو غير المتعثر في السنوات المقبلة. بل إن الاقتصاد الرسمي على الأرجح يواجه في فترة ما بعد الثورة عددا من الاختبارات الجوهرية، مثل "اختبار السيولة"، يتحدد على نتائجها مسار الاقتصاد في الأجل القصير. ومن الضروري الإشارة بسرعة هنا إلى أن الدولة استنفذت جزءا مهما من إمكانات السيولة المحلية (في شهادات استثمار قناة السويس ثم شهادات الاستثمار المميزة التي اختص بإصدارها كل من البنك الأهلي وبنك مصر بسعر فائدة ١٢.٥%) في مشروع قناة السويس. وقد أدى ذلك إلى إضعاف القطاع غير الرسمي انتظارا للحصول على عوائد ملائمة من مشروع قناة السويس[٢].

إن المتغيرات الاقتصادية كما تبدو الآن تشير إلى ما يلي:

١- الدول العربية الخليجية ليست في وضع تستطيع فيه الاستمرار في المساندة الاقتصادية لمصر كما فعلت خلال السنوات الخمس الماضية. فهي تعاني من تكاليف حرب دخلتها في اليمن دفاعا عن أمنها القومي، كما إنها لم تعد تحصل على العائد الذي كانت تحصل عليه لصادراتها النفطية، فأسعار النفط انخفضت إلى نحو ٤٠ دولارا للبرميل بعد أن كانت ١٤٠ دولارا في السابق.

٢- الاقتصاد غير الرسمي في مصر يعاني من ظواهر ضعف لم تكن ظاهرة خلال السنوات القليلة الماضية، ولم يعد قادرا على توفير السيولة المالية بالقدر الذي كان متاحا في الاعوام الماضية الثلاثة. كذلك فإن ضعف القطاع غير الرسمي يؤدي إلى زيادة الإحساس بالمشاكل الاقتصادية الكبرى مثل البطالة وانفجار ظاهرة ارتفاع الأسعار وتراجع معدلات الاستثمار.

---

[١] إقتصاد مصر ما بعد الثورة، متاح على الرابط التالي:
www.aljazeera.net/economyandpeople (تاريخ الدخول: ٢٠١٧/٢/٢٠)

[٢] القوات المسلحة المصرية وتجديد الإمبراطورية الإقتصادية، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، متاح على الرابط التالي:
www.carnegie-mec.org/ar-pub-59727 (تاريخ الدخول: ٢٠١٧/٢/٢٠).

٣- يتعرض الدور الاقتصادي للقوات المسلحة لانتقادات وضغوط شديدة، خصوصا بعد أن حصل رجال الأعمال على نصيب كبير من المجلس التشريعي الجديد. ويعتقد بعض ممثلي رجال الأعمال أن الجيش يجب أن يقف بعيدا عن الاقتصاد وأن "عسكرة الاقتصاد" تعني حرمانهم من فرص كبيرة للأعمال.

٤- تميل الحكومة المصرية للاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية وعلى رأسها كل من صندوق النقد والبنك الدولي، تعويضا عن انخفاض قدرة المصادر الأخرى المحلية والإقليمية على التمويل بالقدر المطلوب. لكن لجوء الحكومة إلى هذا الطريق وضعها تحت طائلة الخضوع لتوصيات كل من صندوق النقد الدولي والبنك من اجل اتباع سياسات اقتصادية معينة تحاول هذه المؤسسات فرضها منذ سنوات، ومن أهمها ضرورة تخفيض سعر الصرف للجنيه المصري أمام العملات الأخرى المتداولة في الأسواق، إلى جانب الاستمرار في سياسات إعادة هيكلة الدعم والإصلاح الضريبي، وهي الإجراءات التي تظهر حتى الآن انحيازا ملحوظا لمصالح كبار رجال الأعمال[١]. إن العلاقات المدنية – العسكرية هي قضية كبرى من قضايا الحوار في المجتمع المصري في السنوات المقبلة.

ومع ذلك فإن ما تم إنجازه حتى الآن في مشروعات البنية الأساسية العملاقة مثل قناة السويس الجديدة والبدء في مشروع شرق التفريعة وميناء شرق بورسعيد والانتهاء من طريق العلمين وشبكة الطرق الجديدة التي يجري بناؤها على قدم وساق غرب طريق العلمين وغيرها، من المرجح أن تفتح الباب لمشروعات استثمارية خفيفة أو طويلة الأجل تسهم في حل المشكلات الكبرى التي تعاني منها مصر مثل البطالة ونقص السيولة[٢].

وطبقا لتقديرات البنك الدولي فإن تفاقم ظاهرتي الفقر والبطالة هو نتيجة منطقية لانخفاض معدلات النمو بشكل عام. ويقدر البنك على صفحته الخاصة بمصر متوسط معدل النمو السنوي في مصر منذ العام ١٩٨٠ بنحو ٢% سنويا[٣]. وهذا المعدل لا يكفي بحال من الأحوال لتوفير فرص العمل الكافية وتنشيط حركة النمو الاقتصادي والوفاء بمتطلبات التنمية والتغيير وصولا إلى قدرة تنافسية أعلى للاقتصاد المصري مقارنة ببقية اقتصادات الدول النامية.

ومن النقاط المثيرة للقلق في أداء الاقتصاد المصري في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ أن الإدارة المالية للبلاد لم تنجح تماما في محاصرة العجز المالي والتقليل من حدته.

وتفيد أرقام وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري إلى أن العجز النقدي والكلي في الموازنة العامة للدولة ارتفع بنسبة ٥٠.٦% و ٤٨.٦% على الترتيب خلال الشهور التسعة الأولى من السنة المالية الحالية ٢٠١٤/١٥ مقارنة بالسنة المالية السابقة. وبلغت قيمة العجز النقدي ٢١٨.٣ مليار جنيه بنسبة ٩.٤% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ١٤٥ مليار جنيه بنسبة ٧.٣% في سنة المقارنة[٤]. ومن المرجح أن تظهر الأرقام الرسمية للحساب الختامي للدولة عدم تحقيق أهداف محاصرة العجز المالي بالكامل، بسبب عدم تحقق التوقعات الواردة في الميزانية لكل من الإيرادات والمصروفات. فقط كانت الميزانية للسنة المالية المذكورة قد

---

[١] مصر وصندوق النقد الدولي: أسئلة أساسية عن مصر، صندوق النقد الدولي:، على الرابط التالي:
http://www.imf.org/egy/egyptfaqa (تاريخ الدخول: ٢٠١٧/٢/٢٠).

[٢] الجيش يزاحم المؤسسات الإقتصادية المدنية في مصر، مركز كارنيجي للشرق الاوسط، على الرابط التالي:
www.carnegie-mec-.org/ar-pub-56040 (تاريخ الدخول: ٢٠١٧/٢/٢٤).

[٣] تقرير صادر عن البنك الدولي، متاح على الرابط التالي:
(تاريخ الدخول: ١٥-٢-٢٠١٧) www.worldbank.org

[٤] وزارة التخطيط، **تقرير متابعة الخطة عن الربع الثالث من السنة المالية** ٢٠١٤/٢٠١٥.

اعتمدت على تقديرات مبالغ فيها للإيرادات وتقديرات متدنية للمصروفات على غير أساس منطقي.

العجز في الميزان التجاري

يبين الجدول التالي تطور قيمة العجز في ميزان التجارة السلعية لمصر خلال الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٤ طبقا لأرقام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

جدول رقم (١)

تطور قيمة العجز في ميزان التجارة السلعية لمصر فى الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٤

السنة/ المتغير	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
العجز التجاري-	٢٠.٧٢٨	٢٥.٦٨٦	٣٠.٧٠١	٤١.٨٤٣	٣٧.١٧١	٤٦,٢٧٤
الإنتاج المحلي=	١٨٨.٩	٢١٨.٨	٢٣٦	٢٦٢.٨	٢٧١.٩	٢٨٦.٥
العجز % من الإنتاج المحلي	١٠.٩	١١.٧	١٣.٠٠	١٥.٩	١٣.٦	١٦.١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛ ٢٠١٥.

- العجز التجاري بالمليار دولار أمريكي بالأسعار الجارية

= الإنتاج المحلي الإجمالي بالمليار دولار أمريكي بالأسعار الجارية

وتوضح أرقام الجدول السابق بما لا يدع مجالا للشك أن الاقتصاد المصري إزاء اختبار كبير في السنوات المقبلة يتعلق بضرورة تصحيح العجز التجاري المزمن والذي يمتد تاريخيا إلى ستينيات القرن الماضي، عندما اعتمدت خطة التنمية الخمسية الأولى إستراتيجية إحلال الواردات، وتوسعت الدولة في الاستيراد من الخارج بما أرهق ميزان المعاملات الخارجية وأسفر عن اتساع العجز في الميزان التجاري وظهور أزمة "العملة الصعبة" الذي كان يعبر عن النقص الحاد في حصيلة العملات الأجنبية. وتوضح أرقام الجدول أن نسبة العجز التجاري إلى الناتج المحلي زادت بمعدل ٤٧.٧% خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤، وأن المعدلات المرتفعة للعجز التجاري هي سابقة لثورة يناير ٢٠١١ وليست نتيجة للتدهور الاقتصادي الذي حدث بعد الثورة[١].

وتشير التقديرات الرسمية الواردة في تقرير وزارة التخطيط عن متابعة خطة التنمية للسنة ٢٠١٤/٢٠١٥ أن التسعة أشهر الأولى من السنة المالية سجلت ارتفاعا في العجز التجاري بنسبة ٢٢.٨% على الفترة المقابلة من العام السابق، وذلك بسبب تراجع حصيلة الصادرات وارتفاع قيمة الواردات. وربما تظهر نتائج الأشهر الثلاثة الأخيرة من السنة المالية إلى زيادة في تدهور الأداء خصوصا مع تخفيض قيمة الجنيه المصري، وهو الإجراء الذي يترتب عليه عادة ارتفاع قيمة المعادل الدولاري لنفس الكمية من الواردات بنسبة أكبر من نسبة الزيادة

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء- مصر، الكتاب السنوي الإحصائي، على الرابط التالي: www.t-series.capmas.gov.eg/book_year (تاريخ الدخول: ٢٠١٧/٢/٢٤).

في قيمة الدولار أمام العملة المحلية[1].ويشير التقرير ذاته إلى أن قيمة الصادرات في التسعة أشهر الأولى من السنة المالية ٢٠١٥/١٤ انخفضت بنسبة ١٣.٨% في حين زادت قيمة المدفوعات للواردات بنسبة ٦.٢% [2].

<u>قنبلة البطالة</u>

بلغت قوة العمل في مصر من الجنسين ٢٧.٧ مليون في نهاية مارس ٢٠١٥ طبقا لأرقام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وفي المقابل يبلغ عدد العاطلين ما يقرب من ٣.٥ مليون مواطن. وعلى الرغم من أن عدد العاطلين المسجلين رسميا انخفض بنحو ٢٠٠ ألف مواطن خلال السنة من مارس ١٤ إلى مارس ٢٠١٥، فإن الخطورة الحقيقية تكمن في أن ما يزيد عل ثلثي العاطلين هم من المتعلمين ويحملون شهادات متوسطة وجامعية وفوق الجامعية. في حين تنخفض نسبة العاطلين عن العمل الأميين المسجلين نحو ٣.٦% فقط من إجمالي عدد العاطلين[3].

وتبلغ النسبة الرسمية للمسجلين العاطلين عن العمل نحو ١٣% من قوة العمل في مصر التي تبلغ نحو ٢٨ مليون مواطن[4]. وقد لا تبدو هذه النسبة في حد ذاتها مقلقة لبعض المسئولين، طالما أن الاقتصاد يستطيع من وجهة نظرهم أن يوفر نحو ٢٠٠ ألف وظيفة سنويا! الأخطر من ذلك أن صناع السياسة الاقتصادية يجب أن يدركوا أن أكثر من خمس العاطلين عن العمل هم من حملة المؤهلات الجامعية ومن حملة الماجستير والدكتوراه.

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن إحصاءات العمل في مصر ليست بالقدر الكافي من الكفاءة و التنظيم وأنها لا تعكس واقع الحال في سوق العمل. وهناك قدر كبير من التقصير في حصر أعداد العاطلين والبحث في أسباب تعثرهم في الحصول في فرص عمل. كما أن هناك بقدر مماثل تقصيرًا في حصر الوظائف المتاحة والمهارات اللازمة لشغلها. إن هذا التقصير أدى لنشوء حالة من العشوائية في سوق العمل، حيث بات الحصول على الوظائف يرتبط بالشللية والمحسوبية والرشوة[5].

أما على المدى الطويل، فإن الصورة تبدو أشد خطورة حيث أنه من المتوقع أن يدخل سوق العمل سنويا ما يقرب من ٢ مليون مواطن في سن العمل بعد عشر سنوات من الآن. فإذا استمر حال الاقتصاد على ما هو عليه، فإن بركان البطالة بين الشباب سينفجر بقوة خارج نطاق السيطرة ليسبب حالة من الدمار الاجتماعي الذي قد تعجز مصر عن مواجهة نتائجه. إن ٢.٢٥ مليون مولود جديد كل سنة يعني عمليا أننا يجب أن نستعد من الآن لتوفير حياة آدميه كريمة لهؤلاء تشمل مقاعد في المدارس والمعاهد والجامعات، وأماكن للعلاج والرعاية الاجتماعية ووسائل مواصلات ومساكن غير عشوائية وفرصا للعمل وتسهيلات مناسبة للرقي التعليمي والثقافي والرياضي والأخلاقي.

ثالثاً: تقدير وقياس حجم الاقتصاد الموازي في مصر

---

[1] وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري– أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ يونيو ٢٠١٥، على الرابط التالي:
www.mop.gov.eg/MOP/MOPStat (تاريخ الدخول: ٢٠١٧/٢/٢٤).

[2] المرجع السابق.

[3] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. مرجع سابق.

[4] الأمم المتحدة، برنامج الأغذية العالمي، **تقييم سريع: تحديد أسوأ أشكال عمل الأطفال في بني سويف وأسيوط وسوهاج والبحر الأحمر**، مايو ٢٠٠٧.، صـ صـ ٣١-٣٤.

[5] **الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤-٢٠١٨**، جمهورية مصر العربية. صـ صـ ٦-١١.

أشارت عدة دراسات صدرت عن صندوق النقد الدولي بين عامى ٢٠١١ و٢٠١٥ توضح أن تقديرات حجم الإقتصاد الخفي تتراوح بين ٣٥-٤٤% من إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية وبنسبة تراوحت بين ٢١-٣٠% من إجمالي الناتج المحلي في بلدان التحول الإقتصادي، وبنسبة تراوحت بين ١٤-١٦ من إجمالي الناتج المحلي في إقتصادات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية. ويشير الإقتصاديون إلى أنه إذا ما تم ضمه إلى الاقتصاد الرسمى فسيعمل على سد عجز الموازنة، خاصة وأن حجمه يمثل ٤٠% من حجم الاقتصاد الرسمى ككل، وأنه فى حال تطبيق الضرائب على هذا الاقتصاد بالنسب الحالية سوف ترتفع الضرائب المتحصلة بمعدل ١٥٠%.
كما أوضح بعض الإقتصاديين، أن نسب التحصيل الضريبى المتعارف عليها فى العالم تصل إلى ٢٥% و٢٧%، وإجمالى الضرائب التى تطبق على دورة رأس المال السنوية ١٥%، وهو ما يشير إلى أن هناك هدرا وفاقدا من الاقتصاد الموازى، من خلال الاستيراد بفواتير مصطنعة أو مضروبة.

لقد ساهم الاقتصاد الموازي في توظيف ٤٠% من العاملين في مصر فضلاً عن أنه يضم ٨٢% من عدد المنشآت، ووفقاً لتقديرات الحكومة المصرية فقيمته تتراوح ما بين ٦٠-٨٠ مليار جنيه، في حين أن ثمة تقارير صادرة عن عدد من مراكز الابحاث تشير الى أن حجم هذا الإقتصاد يصل في مصر الى ما يقرب من ٩٥ مليار جنيه، وفي واقع الأمر أن هناك من يرى أنه يزيد على ذلك وقد يصل الى نحو ٢٠٠ مليار جنيه إذا أضيف إليه حجم الأنشطة غير المشروعة كتجارة المخدرات على سبيل المثال[١].

وفي واقع الأمر أعد محمد البهى، عضو هيئة المكتب التنفيذى باتحاد الصناعات دراسة عن حجم الاقتصاد الموازى غير الرسمى فى مصر، وقدمها الاتحاد الى مجلس الوزراء ووزارة المالية، متضمنة حلولا لدمج الاقتصاد الموازى تحت مظلة الاقتصاد الرسمى.

وتكشف الدراسة عن أرقام مهولة لحجم الاقتصاد الذى يطلق عليه بعض خبراء السوق بـ«الاقتصاد الأسود»، فقد تفاقم حجم هذا السوق فى السنوات الأربع الماضية، ليصل- حسب تقديرات الدراسة- إلى حوالى ٢.٦ تريليون جنيه مصرى، وتسبب فى ضياع نحو ٣٣٠ مليار جنيه قيمة الضرائب المهدرة على خزينة الدولة[٢].

وتشير الدراسة إلى أنه فى الوقت الذى تبذل فيه الدولة جهودا كبيرة للبحث عن موارد لتمويل متطلبات زيادة الأجور وزيادة الإنفاق على الخدمات وسد عجز الموازنة، فإن الحل الذى يتبادر للأذهان أن ذلك ممكن من خلال وسيلتين: الأولى: عن طريق الاقتراض الداخلى أو الخارجى، والثانية: من خلال زيادة الضرائب أو فرض ضرائب جديدة.

وأوضحت الدراسة أن هذا أمر ممكن ولكنه يفتح الباب للتساؤلات عن كيفية السداد فى حالة الاقتراض مع قلة الموارد وتنامى زيادة العجز فى الموازنة العامة للدولة، وإذا ما قررنا زيادة الضرائب فهناك علاقة طردية بين المبالغة فى سعر الضريبة وزيادة الحصيلة.
وأشارت الدراسة إلى أن هناك طرقا غير تقليدية لزيادة حصيلة الضرائب من خلال تحصيل مستحقات الدولة من السوق الموازى الذى يعمل بصورة غير رسمية وبعضه يرتدى ثوب الشرعية، وأغلبه لا يلتزم بسداد أى رسوم أو ضرائب مستحقة للخزانة العامة للدولة، وبالتالى فإن مجرد إخضاعه للقواعد والقوانين سيؤدى حتما إلى مضاعفة الرسوم والضرائب

---

[١] أحمد المبروك ابولسين – الاقتصاد الخفي ماهيته وطرق تقديره و آثاره – **مجلة النهضة – كلية الاقتصاد و العلوم السياسية** – العدد٥، ٢٠٠٦، صـ ٣٩.

[٢] الاقتصاد غير الرسمي.. ٢،٦ تريليون جنيه خارج سيطرة الدولة، جريدة الوقد ، على الرابط التالي: www.alwafd.org (تاريخ الدخول: ٢٠١٧/٢/٢٠).

المستحقة للدولة، علما بأنه لا يوجد بالأسواق سعران لسلعة واحدة، ويعنى ذلك أن جميع السلع والخدمات محملة بالضريبة، حيث يسددها القطاع الملتزم ويحصلها السوق الموازى لنفسه دون وجه حق.

وأضافت الدراسة، أن «السوق الموازى» هو تعبير عن كيان اقتصادى ضخم ينتشر فى كل أنحاء الوطن ويضم ملايين العاملين فى قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات، وله قواعده وأعرافه الخاصة، أهمها أن التعامل يكون غالبا بدون مستندات أو فواتير ضريبية، وبالتالى فإن العاملين بهذا القطاع وإن كانوا موجودين بالفعل على الأرض، إلا أنهم غير ملتزمين بالنظم والقوانين ولا يخضعون للأجهزة الرقابية المختلفة التى تراقب وتضبط أداء الاقتصاد الرسمى.

<u>حجم الإقتصاد الموازى</u>

توضح الدراسة أن حجم الاقتصاد الموازى قد تضخم خلال السنوات الأربع الماضية، حيث تجاوزت تعاملاته السنوية «٢.٦ تريليون جنيه»، وفقا لآخر إحصائيات البنك الدولى، وتبلغ قيمة الضرائب الضائعة على الدولة، طبقا لنسب التحصيل الحالية، ١٥% أى ما يقارب من «٣٣٠ مليار جنيه»، وبالتالى فإن حجم هذا السوق يمثل رقما هائلا، فإذا وضع فى الإعتبار أن نسب التحصيل العالمية للضرائب من ٢٥ إلى ٢٧% تصبح الحصيلة الضائعة على الخزانة أكثر من «٥٥٠ مليار جنيه» أى أنه إذا تم تحديث الإدارة الضريبية والاهتمام بالعنصر البشرى وتحسين أحوالهم المعيشية مع تأهيلهم وتدريبهم على النظم الحديثة وإذا طبقت الدراسة بإخضاع المتعاملين بالسوق الموازى للقانون. فسوف تقترب الحصيلة الضريبية من تريليون جنيه سنويا، وهو ما يغني عن الاقتراض الداخلى أو الخارجى ويقلب عجز الموازنة إلى فائض.

ومن أهم مكونات السوق الموازى «مصانع بئر السلم»، حيث تجاوز عدد المسجلين بالسجل التجارى «٩٠ ألفا» ومن حصل على عضوية اتحاد الصناعات «٤٣ ألفا فقط» أى أن هناك حوالى «٤٧ ألفا» لم يستخرجوا سجلا صناعيا لمباشرة عملهم، حيث اشترط القانون ضرورة حصولهم على عضوية اتحاد الصناعات ليتمكنوا من استخراج السجل الصناعى، كما ألزم القانون كل من بلغ رأس ماله ٥ آلاف جنيه بالاشتراك فى اتحاد الصناعات، ويعنى ذلك أن هناك الآلاف يحصلون على غطاء شرعى لمزاولة عملهم ثم يتوقفون عن استكمال باقى الموافقات، مشيرة إلى أنه من الإنصاف أن أغلب هؤلاء أجبروا على هذا الوضع نتيجة صعوبة الحصول على التراخيص وتعدد الجهات المانحة وتعارض القرارات فيما بينها[١].

<u>تعداد الباعة الجائلين كأحد مكونات الاقتصاد الموازى</u>

بالإضافة إلى انتشار الأسواق العشوائية فى أنحاء الجمهورية، حيث زاد عددها على «١٢٠٠ سوق» وفقا للإحصائيات الموجودة داخل محافظات جمهورية مصر العربية، وأغلبها يتعامل بالأموال السائلة، وتفشى ظاهرة الباعة الجائلين، حيث بلغ عدد العاملين فى هذا القطاع ٨ ملايين مواطن، القليل منهم يعمل بشكل دائم، والغالبية العظمى يعملون بعض الوقت من الطلبة والموظفين وربات البيوت والأطفال، والبعض يتخذها غطاء للتسول، وهؤلاء هم الأداه الحقيقية فى يد أباطرة السوق من المهربين وأصحاب مصانع بئر السلم.

---

[١] الإقتصاد غير الرسمي والإستفادة منه بمصر، على الرابط التالي:
www.aljazeera.net (تاريخ الدخول: ٢٠١٧/٢/٢٠)

ونتيجة تفشى تلك الظاهرة أصبحت أغلب العقارات داخل القاهرة والمدن الكبرى تستخدم الوحدات حتى الدور الثالث، كمخازن لتلك الأنشطة لقربها من الباعة، مما أدى لارتفاع أسعار وإيجار تلك الوحدات وعدم توفر وحدات سكنية، كذلك تكدث العاصمة بسيارات النقل مختلفة الأحجام بالإضافة للتلوث الناتج عنها[١].

ويضاف إلى مكونات السوق الموازى قطاع المهن الحرة وعدم التزامه بسداد الضرائب الواجبة، أيضًا قطاع المقاولات الذى نما بشكل عشوائى والذى نما مع المد العمرانى وانتشار البناء بدون الحصول على تراخيص، مما يؤثر ربما على حياة المواطنين ويفسد الذوق العام والشكل الحضارى للمبانى، حيث إنه من أكبر مكونات الاقتصاد الموازى، حسبما ذكرت دراسة الخبير الاقتصادى هرناندو دى سوتو هرناندو دى سوتو. مؤسس معهد الحرية والديمقراطية فى البيرو، بأنه يوجد فى مصر أكثر من «٢٥ مليون عقار» المسجل منها «٨% فقط» وتبلغ القيمة السوقية لتلك العقارات «٢٩٥ مليار دولار»، أى ما يعادل «٢.٤ تريليون جنيه مصرى تقريبا»، بالإضافة لمخالفات المبانى سواء التوسع الأفقى أو الرأسى على المبانى القائمة أو البناء على الأراضى الزراعية، وتشير تقديرات أخرى إلى أن حجمها يقترب من ٢.٨ تريليون جنيه[٢].

وفيما يتعلق بمصانع "بير السلم" فتلك المصانع لم تعف نفسها من الضرائب والرسوم فحسب، بل أعفت نفسها أيضا من تطبيق أى مواصفة مع استخدامها أردأ الخامات التى تضر بالمستهلك وسمعة الصناعة الوطنية فى كل المجالات[٣].

من جانبه أوضح هرناندو دى سوتو، مؤسس معهد الحرية والديمقراطية فى البيرو، وأحد خبراء الاقتصاد والتنمية العالميين، فى دراسة أعدها عن حجم الاقتصاد الموازى فى تونس ومصر، أن حجم الاقتصاد غير الرسمى فى مصر يوازى إجمالى الاستثمارات الأجنبية التى تم ضخّها فى مصر منذ خروج الحملة الفرنسية وحتى الآن.

وأكد المفكر الاقتصادى ورئيس مجلس إدارة مؤسسة بيرو للحرية والديموقراطية هيرناندو دى سوتو، أن الاقتصاد المصرى يفقد الكثير من قيمته، بسبب عدم تسجيل كل النشاطات الاقتصادية والتجارية، مضيفًا أن حجم الاقتصاد غير الرسمى فى مصر يصل إلى ٣٩٥ مليار دولار وأضاف أن تنظيم الاقتصاد غير الرسمى يمكن أن يوفر تمويلا كبيرا لتعظيم موارد الدولة، بشكل يغنيها عن القروض الخارجية، موضحا أنه من واقع دراسته للاقتصاد غير الرسمى فى مصر، اكتشف أن ٨% فقط من العقارات فى مصر هى الموثقة بشكل صحيح، وأن أغلب العقود غير مسجلة قانونيا، كما أن ٨٢% من الشركات التجارية والصناعية غير موثقة لدى الحكومة بشكل صحيح[٤].

رابعاً: الإقتصاد الموازي والاطار الدستوري في مصر عقب الموجات الثوري

إستحدث الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ أحكاماً تتعلق بتمييز بعض الجهات بالنسبة لموازناتها بأن خصها بموازنة مستقلة تدرج رقماً واحداً في قانون الموازنة العامة عند عرضها على مجلس النواب.

---

[١] الحل السحري لأزمة الباعة الجائلين في مصر، الأهرام اليومي، على الرابط التالي: www.ahram.org.eg/News (تاريخ الدخول: ٢٤-٢-٢٠١٧).

[٢] "مفاجأة ..٢،٨ تريليون جنيه قيمة العقارات غير المسجلة في مصر"، جريدة الدستور، على الرابط التالي: www.dostor.org (متاح على الرابط التالي: ٢٠-٢-٢٠١٧).

[٣] "إتحاد الصناعات: تحصيل ١٥٠ مليار جنيه ضرائب من مصانع بير السلم"، المصري اليوم، على الرابط التالي: www.almasryalyoum.com (تاريخ الدخول: ٢٠١٧/٢/٢٠).

[٤] المرجع السابق.

وبقصد بالبند الواحد أي البند الذي يظهر كرقم إجمالي واحد للإيرادات وآخر للنفقات دون تفصيلات، ومن ثم يقصد بموازنة البند الواحد تلك الموازنات التي تعطي لها اعتمادات اجمالية يتم الصرف فيها دون التقيد بتقسيمات الأبواب المنصوص عليها في الموازنة العامة للدولة، وقد حصرها دستور عام ٢٠١٤ في فئتين:

- **الفئة الأولى: موازنات تتمتع بالإستقلال وتدرج رقماً واحداً وتخضع لمناقشات مجلس النواب وفق الإجراءات التي يخضع لها قانون الموازنة وهي ميزانيتي الهيئات القضائية والمحكمة الدستورية العليا.**
- **الفئة الثانية: تتمثل في موازنة مجلس الدفاع الوطني وهي موزانة تدرج رقماً واحداً ولا يناقشها البرلمان سوى بإجراءات خاصة تغاير تلك التي تناقش بها الموازنة العامة للدولة.**

موازنة الهيئات القضائية: أجازت المادة (١/١٨٥) من الدستور الحالي لكل جهة، أو هيئة قضائية بأن تقوم على شئونها، ويكون لكل منها موزانة مستقلة، يناقشها مجلس النواب بكامل عناصرها، وتدرج بعد إقرارها في الموزانة العامة للدولة رقماً واحداً. وبموجب المادة (١٩١) من الدستور ذاته أصبحت موازنة المحكمة الدستورية العليا موزانة مستقلة، يناقشها مجلس النواب بكامل عناصرها، وتدرج بعد إقرارها في الموازنة العامة للدولة رقماً واحداً.

موازنة مجلس الدفاع الوطني : منحت المادة (٢/٢٠٣) من الدستور الحالي مجلس الدفاع الوطني الإختصاص بالنظر في مناقشة موازنة القوات المسلحة، وتدرج رقماً واحداً في الموازنة العامة للدولة. ويعد مجلس الدفاع الوطني هيئة قومية نص عليها الدستور الصادر في ديسمبر ٢٠١٢ (الملغي) بشكل مفصل يغلب على تشكيله العنصر العسكري ويضم في عضويته رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء، ووزراء الدفاع والخارجية والمالية والداخلية، ورئيس المخابرات العامة ورئيس أركان القوات المسلحة وقادة القوات البحرية والجوية والدفاع الجوي ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة ومدير إدارة المخابرات الحربية والإستطلاع.

موازنة القوات المسلحة : لقد ميز الدستور الحالي الصادر عام ٢٠١٤ موازنة القوات المسلحة ليس من خلال الرقم الواحد فقط، بل إختصها بإجراءات لمناقشتها مغايرة لمناقشة الموازنة في البرلمان. ووفقاً للمادة (٢٠٣) من دستور ٢٠١٤ يحق مجلس الدفاع الوطني مناقشة موازنة القوات المسلحة، بحضور ممثلين عن البرلمان هم رئيسا لجنتي الخطة والموازنة، والدفاع والأمن القومي بمجلس النواب، مما مفاده أن مجلس النواب لن يتسنى له مناقشة موازنة القوات المسلحة عند إجازته وإعتماده لمشروع الموازنة العامة، ولو في جلسة سرية[١].

وبناءاً على ما سبق فإن وجود عدد من الجهات ذات البند الواحد يعني أن تعطى لها إعتمادات إجمالية يتم الصرف فيها دون التقيد بتقسيمات الأبواب المنصوص عليها في الموازنة. ومما يتم التأكيد أن هذا المسلك فيه تعتيم كبير على إنفاق المال العام المخصص لهذه الجهات لأنه يضعف من قدرة مجلس النواب على رقابته، وبالتالي يضعف من المسائلة ويفتح الباب للفساد والذي يعد أحد أهم أبواب الإقتصاد غير الرسمي[٢].

---

[١] سيد طه بدوي، **الوجيز في المالية العامة** (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٧)، صـ ١٤١.

[٢] حسين محمود حسن، **دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير: نحو رؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الظاهرة**، مركز العقد الإجتماعي، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ٢٠١١. صـ ٢٢-٢٣.

ويؤدي الفساد الإقتصادي الى تقويض التنمية الإقتصادية،- وذلك لتسببه في حدوث تشوهات وحالات عجز ضخمة، وزيادة في كلفة العمل التجاري من خلال زيادة سعر المدفوعات غير المشروعة نفسها، وكذلك لإزدياد النفقات الإدارية، التي يرى بعضهم تمويهاً أن الفساد يقلل من هذه النفقات، وذلك عن طريق تجاوز الروتين الإداري. وعليه فالفساد الإقتصادي يولد تشوهات اقتصادية في القطاع العام عن طريق تحويل استثمار المال العام الى مشروعات رأسمالية تكثر فيها الرشاوى وهو مايؤدي الى زيادة الضغط على ميزانية الحكومة[١].

خامساً: الآثار المترتبة على نمو واتساع الاقتصاد الموازى

في هذا الإطار نشير إلى أن الاقتصاد الموازي له مزايا وفوائد فضلاً عن عدد من الأضرار:

ففيما يتعلق بـ*مزايا الإقتصاد الموازي- أولاً*، يمكن القول أن الإقتصاد الموازي يساعد في حل أزمة البطالة وإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل- يساهم في تأمين الإكتفاء الذاتي في بعض المواد والإحتياجات- يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وخاصة في ظل إنخفاض مستويات الدخل الحقيقية – إن إنخفاض تكلفة فرصة العمل في هذا القطاع قد تساهم في خلق فرص عمل كثير مولدة لفرص عمل أخرى، وبالتالي زيادة دخل الأفراد، وفي دراسة قام بها البنك الدولي في ٦٩ بلد توصل الى نتيجة مفادها أن زيادة بمقدار نقطة واحدة في نصيب الفرد من الناتج المحلي يؤدي الى زيادة قدرها ١٨% من معدل زيادة فرص العمل ... وغيره[٢].

أما فيما يتعلق *بالأثار الضارة للإقتصاد الموازي- ثانياً*، يمكن الإشارة الى النقاط التالية[٣]:

١- في واقع الأمر أن المستثمرون في القطاع الرسمي يؤكدون أن نسبة البضائع غير القانونية وصلت الى ما يقرب من ٨٠% من إجمالي حجم المصانع الغذائية، مؤكدين على أن الصناعات الغذائية في مصر على الأخص تواجه موقفاً حرجاً بسبب عشرات المشاكل التي تتمثل في التهريب، وكذلك ما يخص مصانع "بئر السلم"، والتي تسبب فوضى بالأسواق. وتتضح الصورة أكثر إذا علمنا أن الصناعات الغذائية يعمل ما يقرب من ٨٥ منها بشكل غير رسمي، كما أن الأصول العقارية غير المسجلة والتي يتواجد فيها هذا القطاع غير الرسمي تمثل ٦٤% من إجمالي الأصول غير مسجلة.
٢- يؤكد المستثمرون كذلك في مجال الادوات المنزلية على وجود عدد من المشروعات في القطاع غير الرسمي تقوم بتقليد عدد من المنتجات التي تنتجها المشروعات الرسمية ويقومون بوضع العلامات التجارية المعروفة عليها مما يضر بالطبع بسمعة المصانع الرسمية وسمعة المصانع الرسمية وسمعة أي تاجر يتعرض لمثل هذا الغش.
٣- فضلاً عما سبق، تتعرض بعض الصناعات الكيماوية وخاصة البويات وكذلك الصناعات الجلدية لمثل هذه الممارسات. وعموماً، فإن القطاع غير الرسمي يشكل خطورة على القطاعات الرسمية من خلال الآتي:
١- ترويجه لسلع وبضائع بعضها تم تهريبه وبعضها الآخر من منتجات "بئر السلم" والتي غالباً ما تضر بصحة المستهلك ولا تتفق مع المواصفات القياسية المصرية.

---

[١] عمر محمد الحضرمي، **ظاهرة الفساد: الخطورة والتحدي: سياسياً وإقتصاديا وإجتماعياً**، (عمان: المكتبة الوطنية، ٢٠١٤)، صـ ٦٨.
[٢] حيان سليمان، **إقتصاد الظل أو الإقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،**
[3] Hussien Alasrag, " **The impacts of the informal sector On the Egyptian economy**", Munich Personal RePEc Archive, Paper No. 30477, (April 2011), P7.

٢- القطاع غير الرسمي يؤثر بطريقة مباشرة على ربحية المشروعات في القطاع في القطاع الرسمي حيث يقوم بترويج منتجات تقل أسعارها كثيراً عن السلع المعروضة من المنتجات الشرعية.

٣- في ضوء الصعوبات التسويقية التي تواجهها المشروعات الصغيرة بصفة عامة فإن هذه الممارسات قد تهدد بإغلاق المصانع الرسمية.

٤- قد تلجأ بعض المشروعات الصغيرة الرسمية – كذلك- للحصول على بعض لوازم إنتاج منتج معين من مصانع القطاع غير الرسمي وذلك لتقليل التكلفة مما يضر بالمنتج النهائي لهذه المصانع الرسمية.

٥- يمكن أن يؤدي تصدير صفقة ما للأسواق الخارجية بها بعض العيوب الناتجه عن الإستعانة ببعض مخرجات القطاع الموازي الى الاضرار بصادرات القطاع الرسمي وقد يضر بسمعة القطاع الصناعي المصري بشكل كلي.

٦- بالإضافة الى ما سبق فيجب التأكيد على أن هناك من الدراسات والبحوث التي قد توصي بأن الإنتاج في منطقة ما أو في قطاع ما يحتوي على عدد معين من القطاع الموازي الذي ينتج منتجات غير تلك المطابقة للمواصفات القياسية وأنها مضرة للمستهلك، الى تقليل فرص النفاذ لهذه المنتجات سواء في الأسواق الخارجية أو المحلية ومن ثم التهديد بإغلاق مثل هذه القطاعات.

وعلى ذلك يجب التأكيد على أن ممارسات القطاع الموازي لا يمكن تركها لأن نتائجها السلبية تؤدي الى إغلاق المنشآت الرسمية والتي لم تعد تحتمل المنافسة الشرسة مع المنتجات الأجنبية المهربة من جانب، والسلع المقلدة والمجهولة المصدر من جانب آخر والتي يتم بيعها دون الإلتزام بأي أعباء مالية، وهو ما يؤثر بالطبع بالسلب على القطاعات التي تعمل بشكل رسمي وتلتزم بكل مسئوليتها تجاه الدولة[١].

ما سبق يمثل الاثار الإقتصادية للإقتصاد الموازي، وفيما يلي نتناول الآثار الإجتماعية والتعليمية، على النحو التالي:

أما فيما يتعلق بالآثار الإجتماعية، فيمكن القول أن أهم الآثار السلبية لهذا الاقتصاد في المجال الاجتماعي تتركز فيما يلي:

أ - إن أغلب العاملين في هذا الاقتصاد من الأميين والفئة الشابة، ويحصلون على أجور أعلى مما يماثله في القطاع الرسمي، ولذلك قد تكون هذه بمثابة إغراءات للعمل في هذا الاقتصاد وتترافق مع مشاكل اجتماعية كثيرة.

ب - إن الكثير من العاملين في الاقتصاد الخفي، وبحكم موقعهم المالي ترقّوا في السلم الاجتماعي ورسخوا مفاهيم خاطئة في المجال السياسي والاجتماعي وحتى العلمي ومن أكثر الأمور المسيئة للتنمية هي ترسيخ المفاهيم الخاطئة.

ج - إن الوضع المادي لبعض العاملين في هذا القطاع يتطور مع الزمن، لأنهم يستفيدوا من كل خدمات الدولة ولا يسددوا أي التزام تجاه خزينتها، ولذلك قد يكون وبحكم موقعهم وعلاقتهم مع أصحاب القرار الإساءة بشكل مباشرة على أمور هامة مثل: العلامة التجارية - تأمين سلع وخدمات لا يعكس سعر بيعها بالسعر الرسمي.. وغيرها.

---

[١] حسين عبد المطلب الأسرج، إنعكاسات القطاع غير الرسمي على الإقتصاد المصري، على الرابط التالي:
https://www.microfinancegateway.org (تاريخ الدخول: ٢٠١٧/٢/٢٤)

وفيما يتعلق بالآثار التعليمية فيمكن القول أن هذا الاقتصاد يساهم في تفشي وانتشار الأمية من خلال أن أغلب العاملين فيه أميين أي تسربوا من المدارس سواء بعد الابتدائية أو الإعدادية ولاسيما أنهم يحصلوا على دخول تتجاوز أعلى الشهادات، ويرسخوا مفهوم أن الحصول على المال هو الغاية دون أي اعتبار للوسيلة، وينتقل هذا المفهوم إلى أولادهم وبالتالي يصبح عامل معيق للتحصيل العلمي. ويزيد من تلك الآثار التعليمية ظاهرة الدروس الخصوصية والتي تعد أهم التحديات التي تواجه نظام التعليم المصري وتؤثر سلباً على كفاءة العملية التعليمية، بالإضافة الى أنها تستنزف دخل الأسرة المصرية وتمثل عبئاً كبيراً عليها[١].

سابعا: دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي (مقترحات وتوصيات)

في الواقع يتطلب علاج مشكلات الاقتصاد المصري عدد من الإجراءات منها ما يلي[٢]:

١- تدخل الدولة في ميدان إمداد السلع في الأسواق المختلفة، وموازنة العرض والطلب، وفرض رقابة صارمة على الأسواق خصوصا في قطاع السلع الغذائية، لضمان استقرار الأسعار. وهنا لا يفيد القول بأن الدولة لن تتدخل، لأن مثل هذا القول يكرس فلسفة عقيمة لا توجد إلا في بطون الكتب. لقد تدخل أوباما بما يقرب من تريليون دولار من أموال دافعي الضرائب لإنقاذ مصانع وبنوك كانت على حافة الإفلاس، فكيف إذن نستكثر على الفقراء والمحرومين أن تتدخل الدولة لمصلحتهم، وأن تستخدم جزءا من حصيلة الضرائب العامة لرفع المعاناة عن الناس؟ الجانب التشريعي في هذا السياق يتمثل في ضرورة إلى إصدار تعديلات لقوانين المنافسة ومنع الاحتكار، وحماية المستهلك، والمواصفات الصناعية، والغش التجاري وغيرها.

٢- يجب أن يقوم مجلس النواب بالرقابة على السلطة التنفيذية بعد فترة زمنية عاش فيها النظام السياسي ناقصا ضلعا من أضلاعه الأساسية. إن غياب البرلمان والمجالس المحلية أدى عمليا إلى استشراء الفساد في كل أجهزة الدولة. وحتى تتمكن السلطات المنتخبة من أداء دورها الرقابي، يجب إعداد وإصدار قانون لمحاسبة الوزراء ومن في حكمهم. كما يجب أيضا تعديل قانون الحكم المحلي في اتجاه تعميق اللا مركزية، وبحيث تصبح المجالس الشعبية المحلية لها سلطة فعلية وألا يقتصر دورها على كونها "سلطة استشارية" طبقا للقانون الساري حاليا وإنما يجب أن تحصل المجالس المحلية على سلطات حقيقية تتضمن الحق في تعديل الميزانية المحلية بما لا يخالف قانون الميزانية العامة للدولة، ومنح هذه المجالس حق محاسبة المسئولين، والحق في إقامة الدعوى العامة في قضايا المال العام والفساد.

٣- البطالة هي إحدى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المزمنة في مصر، التي ارتبطت ببيع المصانع من خلال قوانين الخصخصة، ويزيد من حدتها إنها تتركز بين أصحاب المؤهلات العليا والمتوسطة، حتى وصلت معدلاتها الرسمية إلى أكثر من ١٣% حسب الأرقام الرسمية. ويحتاج القضاء على البطالة إلى تدخل الدولة مرة أخرى في الاقتصاد، من خلال عمليات تنموية وليس لمجرد إقامة مشروعات، بما في ذلك أولوية تشغيل المصانع العاطلة أو المتعثرة. إن خرافة ما يسمى "المستثمر الإستراتيجي" التي بشر بها نظام مبارك "أثبتت إنها كانت مجرد وسيلة غير مجدية، ولتخريب كل ما بناه المصريون من صرح صناعي منذ محمد علي وطلعت حرب وجمال عبد الناصر. وفي واقع الأمر فإن معدل البطالة لن ينخفض في مصر بصورة ملموسة إلا بتدخل الدولة في الاقتصاد مرة أخري، بطريقة تنموية حكيمة، بعيدا

---

[١] **مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار**، ٢٠١٣، صـ ٢٩.

[٢] إبراهيم نوار، أجندة تشريعية: الإقتصاد المصري في مواجهة تحديات العام ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي: http://www.acrseg.org/39803 (تاريخ الدخول: ٢٠١٦/٢/٢٠).

عن التسلط الإداري والفساد المؤسسي. ويجب القول هنا أن مجلس النواب الجديد يجب أن يصدر قانونا للتشغيل وتوفير فرص العمل يحشد ويعبئ موارد المصريين من أرض ومياه وأموال وخبرات تكنولوجية من أجل تقليل معدل البطالة إلى ٥% على الأقل بنهاية فترته. ومن الضروري الإشارة هنا إلى أهمية تشغيل المصانع العاطلة وحسن توزيع أراضي الدولة على الخريجين.

٤- تعاني مصر من تلوث المياه والهواء والتربة الزراعية بمعدلات مفزعة. لقد بلغ تلوث مياه الشرب والري حدا خطيرا يهدد حياة المصريين بالفعل الذين تفشت بينهم أمراض الالتهاب الكبدي الفيروسي والفشل الكلوي والأورام الخبيثة. إن هذه الأمراض تتسبب في خسارة وطنية فادحة، لأن صحة الإنسان هي أغلى ما يملك، ولأن الإنسان المريض لن يكون أبدا قادرا على الإنتاج بالمعدلات العادية. إن حماية نهر النيل والبحيرات من التلوث وحماية الهواء والتربة الزراعية بما يكفل توفير بيئة صحية غذائية وتنفسية يمثل مهمة عاجلة أمام مجلس النواب. و يتعين على المجلس أن يعد ويصدر التشريعات والقوانين الضرورية لضمان نظافة مياه الشرب والتربة الزراعية والهواء من التلوث. وعلى الرغم من أن العقوبات وفرض الغرامات على المخالفين تمثل وسيلة من وسائل الردع والعلاج، فإن إهمال الدولة لتوفير متطلبات حماية البيئة يمثل خطرا مؤسسيا خطيرا يهدد سلامة البيئة في مصر قبل أن نلجأ إلى تشديد العقوبات على إلقاء القاذورات في النيل أو حرق قش الأرز. كما تحتاج مصر إلى منظومة وطنية متكاملة لتدوير القمامة والمخلفات المنزلية والزراعية والصناعية والطبية، بما يقضي على احد أسباب انتشار الأمراض والأوبئة بين المصريين. هذه باختصار هي المشكلات العاجلة الأربع التي سيتعين على مجلس النواب مواجهتها. ومن أجل تحويل هذه الرؤية إلى حقيقة فإن العلاقة بين مجلس النواب وبين غيره من مؤسسات الدولة يجب أن تقوم على أسس التعاون وبناء الثقة بين السلطة التشريعية المنتخبة وبين السلطة التنفيذية وأجهزتها المختلفة.

وفي هذا السياق فإن مجلس النواب يجب أن يعمل على صياغة وإصدار عدد من القوانين التي تسهم في مكافحة الغلاء والفساد وتوفير فرص العمل وحماية البيئة. لكن احتياجات مصر في الأجلين المتوسط والطويل تتجاوز ذلك بكثير بما يساعد هذا البلد على النجاح في عدة اختبارات إستراتيجية واقتصادية وثقافية. ومن الاختبارات الاقتصادية المهمة التي يجب أن تتعاون سلطات الدولة على النجاح فيها اختبار "تحقيق الأمان الاجتماعي" واختبار "توفير السيولة المالية" واختبار "تقليص العجز التجاري" واختبار "القدرة التنافسية" واختبار "نظافة البيئة" واختبار "القضاء على الفقر" واختبار "إزالة العشوائيات"وغيرها وعلى يجب على مجلس النواب إتخاذ عدد من الإجراءات، منها الآتي :

أولا: إصدار قانون عاجل ينص على إعفاء كل أنشطة الاستثمار في قطاعات الأعمال الصغيرة والمتناهية الصغر من الضرائب والرسوم الإدارية لمدة ٥ سنوات من تاريخ بدء النشاط تحقيقا للعدالة وإسهاما في زيادة فرص العمل. ويجب أن ينص مشروع القانون أيضا على تبسيط إجراءات التسجيل الصناعي والتجاري وغيرها، بحيث لا تستغرق الإجراءات الإدارية والفنية اللازمة للتسجيل أكثر من ٤ أسابيع كحد أقصى وإلغاء كل ما يخالف ذلك في القوانين المعمول بها حاليا.

ثانيا: تعديل قانون الضرائب برفع حد الإعفاء الضريبي للأشخاص إلى ٢٤ ألف جنيه سنويا، وتعديل أسعار الضريبة بحيث يتم رفع الحد الأقصى على الضريبة من نسبته الحالية التي تبلغ ٢٢.٥% وذلك لأغراض توفير التمويل الكافي لتشغيل المصانع المتعثرة، وتطوير نظام التأمينات الاجتماعية. مع تطبيق نظام الضريبة التصاعدية داخل هذه الحدود. لقد انتهت

عالميا أسطورة أن الضرائب المنخفضة تساعد على زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية وحلت محلها نظرية تطهير أجهزة الدولة من الفساد وتوفير معايير الشفافية للأسواق.

ثالثا: العمل على إعداد وإصدار قانون بفرض ضريبة ثروة لمرة واحدة بنسبة تتراوح بين ٢% إلى ٥% على من تزيد ثروتهم المنتجة للدخل على ١٠ ملايين جنيه سنويا. على أن تستخدم حصيلة هذه الضريبة في إنشاء صندوق وطني لتشغيل المصانع العاطلة وإقامة استثمارات جديدة.

وأخيرا يمكن أن نخلص فى نهاية الدراسة إلى مجموعة من التوصيات و المقترحات والتي من شأنها مساعدة القطاع غير الرسمي للدخول والاندماج فى القطاع الرسمي الأمر الذى أصبح فى غاية الأهمية ويجب أن يحظى باهتمام جميع الجهات المعنية فهذا القطاع رغم أنه كيان ضخم لا يلتزم بسداد أى أعباء مالية تجاه الدولة وأصبح يشكل خطورة على القطاعات الرسمية كما يجب التأكيد على أن مواجهة قطاع المشروعات العشوائية غير الرسمية يتطلب ضرورة وضع حلول غير تقليدية لتشجيع هذا القطاع على الاندماج والتعامل بشكل شرعى جنبا الى جنب مع القطاع الرسمي وأهم هذه التوصيات ما يلى[١]:

١- قيام الحكومة بمساعدة الجهات المختصة بتقديم المساعدات والقروض لهذا القطاع وبالتالى يسهم هذا القطاع بدوره فى التنمية المحلية ودعم حركة العمل داخليا نظرا لما يمثله من نسبة كبيرة لا يمكن تجاهلها.
٢- تيسير الإجراءات عليه وخفض تكلفتها لمساعدته على التواجد من خلال كيان شرعى.
٣- تشجيع الانضمام الى القطاع الرسمى من خلال إعطاء مزايا تمويلية وقروض ائتمانية لكل من يسعى للعمل بشكل شرعي كأن يكون هناك اشتراط بأن يحصل هذا الكيان العشوائي على القرض من خلال تسجيله للمحل الذى يعمل به. بالإضافة إلى إصدار تشريع بتقنين ملكية المبانى مقابل رسم رمزى يقدر بنسبة معينة من قيمة عقد الشراء على نفقة المشترى مع اعتماد الوارد بالعقود وإقرار من المشترى بصحة البيانات الواردة بالعقد وتطبيق القانون على وقائع التزوير، كذلك تحصيل رسوم على مخالفات المبانى، مع وضع رسم موحد للمتر المربع لكل منطقة جغرافية واحدة أو متماثلة، إن لم تكن تمثل ضررا على قاطنيها أو تعديا على المرافق العامة أو أملاك الدولة، كذلك التصالح مع البناء على الأراضى الزراعية حتى تاريخه مع تجريم البناء بعد صدور القانون، فإزالة المبانى والخرسانات من الأراضى الزراعية يعد أكثر كلفة من استصلاح مساحات صحراوية أكبر منها، على أن يتضمن النص التشريعى حظر التعامل مع الخدمات بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ صدوره، وأن يقدم إيصال السداد كمستند للتعاقد أو استمرار الخدمة من كهرباء ومياه وغاز وخلافه، علما بأن هذا الإجراء يرفع القيمة السوقية للعقارات ويحقق عائدا للدولة من خلال تسجيل الحلقات اللاحقة ويؤمن تعاملات المواطنين ويمكنهم من الاقتراض بضمان ممتلكاتهم وسهولة توريثها لأبنائهم.
٤- التعامل مع هذا القطاع بمرونة خاصة من جانب الجهات الرقابية والإدارية التى تتعامل معه كالتأمينات والضرائب ومكاتب العمل والصحة والتموين وغيرها من الجهات التى تتسبب أحيانا بسبب معاملتها فى خوف العاملين فى هذا القطاع وهروبهم للعمل بهذا الأسلوب غير الشرعى.

---

[١] صفاء حلمي السيسي، العمل الغير رسمي وأثره على الإقتصاد القومي، وزارة المالية، الإدارة العامة للبحوث المالية. على الرابط التالي:
www.mof.gov.eg (تاريخ الدخول: ٢٠١٧/٢/٢٤)

٥- دراسة إمكانية قيام الحكومة بعمل إطار تشريعي خاص لعلاج مشكلة المصانع العشوائية والاقتصاد غير الرسمي وذلك للاستفادة منها بشكل يخدم الصناعة الوطنية ويعود بالفائدة على المصانع والمستهلك.

٦- سرعة تطبيق ضريبة القيمة المضافة على جميع منتجى و موردى المواد الخام الاولية مما يسمح بزيادة الرقابة على جميع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر المتهربة من سداد الضرائب والتعرف عليهم وحصرهم مما يضيق النطاق عليهم واضطرارهم للدخول داخل النطاق الرسمى ، وكذلك استفادة صاحب المشروع من مزايا الضريبة على القيمة المضافة والتى من اهمها خصم الضريبة الذى دفعها على مدخلاته، واعتبار واقعة البيع للمستهلك هى المنشئة للضريبة بمعنى أنه إذا لم يتمكن بائع التجزئة إثبات مصدر السلعة يتحمل هو كامل الضريبة، فإذا ما تجاوزت الضريبة صافى ربحه فسوف يحرص قطعا على طلب الفاتورة سواء من الصانع أو تاجر الجملة أو المستورد، وبذلك نكون ضبطنا كل الحلقات السابقة: إعادة إدارة حصر المنشآت وتقييمها مع منحها سلطة الاطلاع على المستندات، مع توقيع عقوبة مالية فى حالة عدم إمساك دفاتر تحاسبية طبقا لنوع وطبيعة النشاط، وإنشاء سجل قومى لأى نشاط صناعى أو تجارى يقام داخل الجمهورية سواء كان لشخص معنوى أو اعتبارى وإعطائه رقما كوديا يحتوى على كل البيانات المتعلقة بنشاطه مع التغذية المستمرة لما قد يطرأ عليه مستقبلا من توسع أو إضافة أنشطة أخرى أو اندماج فى نشاط آخر مع ربطه بالرقم القومى للأشخاص الاعتباريين.

ويمكن تطبيق ذلك من خلال تشكيل المجلس الأعلى للضرائب الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم «٣٥٨ لسنة ٢٠١٠» وتحديد اختصاصاته بحيث يكون على رأسها تنمية الموارد من خلال العمل على دمج الاقتصاد الموازى وإنشاء لجان لمتابعة حصر وتقييم المجتمع الضريبى، وإنشاء لجان للفصل فى المنازعات الضريبية والعمل على حلها دون اللجوء للقضاء. بالإضافة إلى تحسين دخول العاملين بالضرائب والحفاظ على كرامتهم بتحديث وضعية المأموريات وتأثيثها بما يناسب حياتهم المعيشية والعائد الذى يعود على الدولة من تهيئة المناخ المناسب لتأدية عملهم، ومنحهم بدلات مجزية، مع ربط حافز الأداء بحسن معاملتهم للممول وتحقيق التوازن بين حق الممول وحق المصلحة مع التدريب الدائم على النظم الحديثة، وإنشاء وحدات ثابتة بالأسواق والمراكز التجارية لمراقبة إصدار الفواتير مع اعتبار أى مستند بديل بمثابة فاتورة ضريبية على أن يمنحوا صلاحيات بتوقيع عقوبة فورية رادعة على عدم إصدار فاتورة .

بالإضافة إلى إعلام المجتمع من خلال وضع لا فتات مضيئة على المشرعات القومية ومشروعات البنية التحتية والخدمات تحتوى على قيمة المشروع مع ذكر عبارة «هذه المشروعات ممولة من حصيلة الضرائب.. فاحرص على حقك فى طلب الفاتورة عند التعامل»، بالإضافة إلى اعتماد كل مصروفات الممول المؤيدة بمستندات حتى نشجعه على طلب الفواتير دون التقييد بنسبة معينة، وتعميم استخدام ماكينات عد النقدية التى بها قرص مدمج لا يفتح إلا بواسطة مسؤول الضرائب مع إصدار تشريع يجعله شرطا من شروط منح التراخيص.

٧- زيادة دور المحليات على الرقابة على العمالة العشوائية والباعة الجائلين للعمل على ضمهم للقطاع الرسمى وذلك بتوفير اماكن مخصصة وبأسعار منخفضة لهم بدلا من اشغالهم للارصفة والشوارع، مع ضرورة إخضاع تلك المصانع (بير السلم) للأجهزة الرقابية التابعة لوزارة الصناعة مع توحيد جهات الرقابة، حيث طال الغش أيضا الأدوية والمستلزمات الطبية التى قد تودى بحياة المواطنين، بالإضافة إلى تعظيم العقوبات على الغش التجارى وزيادة الغرامات المالية خاصة فيما يتعلق بصحة وحياة المواطنين، إنشاء أسواق حضارية نوعية على أطراف القاهرة والمدن الكبرى، ونقل جميع الباعة الجائلين والأسواق الداخلية إليها

مقابل رسوم رمزية للوحدات، حسب حجمها وطبيعة النشاط، مع إمدادها بالخدمات وخطوط المواصلات السريعة، كذلك تفريغ القاهرة من المخازن وإنشاء مخازن قطاعية وإخضاعها للرقابة، وذلك لتطبيق معايير الجودة وسهولة حصرها.